مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الخلو وأثره في الدرس النحوي

د . جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين في قنا

الخلو وأثره في الدرس النحوي

د . جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين في قنا

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا " محمد " وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :

فقد تصادف جلوسي مع مجموعة من زملائي المختصين في الشريعة الإسلامية وكانوا يتجاذبون أطراف الحديث عن واحد من الأمور التي كان لها تأثيرها على المجتمع المصري ، وهو ما يعرف بـ "الخلو" الذي ارتبط بالعقارات وعُرف في نظر الناس بأنه سيئ السمعة؛ إذ هو من الآثار السالبة السيئة التي أوقعت الظلم الفادح على بعض ملاك العقارات، حيث أعطى هذا القانون الجائر للمستأجر مطلق التصرف في العقار، من ناحية ثبوت الأجرة مهما تغيرت الأحوال وتبدلت، وغلت الأسعار أو رخصت، وحق المستأجر في توريث العقار ،وأعطى المستأجر – إن رغب عن العقار– أن يؤجره لمن شاء، وأن يأخذ على ذلك ما يعرف بـ "خلو الرجل" ،وقد وجدت زملائي يتفقون على حرمة " الخلو " لما فيه من أخذ مال بغير وجه حق ؛ إذ يتيح للمستأجر أن يأخذ عوضاً من آخر نتيجة لإخلائه لعقار لا يملكه ولا يملك التصرف فيه إلا في حدود الإجارة الشرعية، ،وهو لا شك داخل في جملة أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى الله عنه ورسوله.

وبعد أن انتهى زملائي من مناقشتهم لهذا الموضوع أخبرتهم بأمرين :

أحدهما – أن معلوماتهم عن هذا القانون قديمة ؛ لأنه تم تعديله بحيث تم تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر دون حدوث وقوع ظلم على أحدهما .

والآخر– أنهم – دون أن يدروا – أعطوني فكرة بحث يدور حول الخلو وأثره في الدرس النحوي ، وقد أبدوا إعجابهم بالفكرة ، فشجعني ذلك على البحث عن الآثار الخاصة بهذه الظاهرة في الكتب النحوية فوجدتها تستحق الجمع والدراسة مدفوعاً في ذلك بأسباب منها:

أولاً– تنوع آثار الخلو في النحو ، وعمق أثره في مسائله .

ثانياً- أنه من أسباب اتساع هُوة الخلاف بين النحويين .

ثالثاً – انتشار آثاره في معظم أبواب النحو مما استدعى جمعها ودراستها .

لكل هذه الأسباب وغيرها كان لدراسة هذا الموضوع أهمية علمية كبيرة .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يجيء في مقدمة ، ومسائل ، وخاتمة ، وفهارس .

أما المقدمة فقد أشرت فيها إلى أهمية هذا الموضوع ، وخطة السير فيه، وكيفية دراسته.

وأما المسائل فقد جاءت مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك – ما أمكن – .

وأما الخاتمة فقد أشرت فيها إلى أهم النتائج التي خرجت بها من تلك الدراسة .

وأما الفهارس فقد أعددت فهرساً لمصادر البحث ومراجعه ، وآخر لمحتوياته .

أمَّا عن طريقتي في تناول هذا الموضوع فقد اعتمدت على الآتي :

أولاً – أصلت مصطلح " الخلو " من كتب اللغة ، مع الإشارة إلى المصطلحات المرادفة له .

ثانياً – جمعت المواضع التي كان للخلو أثر فيها ، ورتبتها حسب ترتيب ألفية ابن مالك – ما أمكن –

ثالثاً – درست هذه المواضع دراسة نحوية مركزاً على أثر الخلو فيها ، مبيناً موقف النحاة من هذا الأثر .

رابعاً – اخترت – في الأعم الأغلب – الرأي الراجح مشيراً إلى سبب الاختيار .

خامساً – حاولت قدر الإمكان فهم النصوص والتعبير عنها بأسلوب سهل بعيد عن التعقيد.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل مقبولاً ومنتفعاً به ، إنه على ما يشاء قدير.

الخلو والدرس النحوي

جاء " الخلو " في كتب اللغة كثيراً بمعنى " الفراغ " .

يقول ابن منظور : " خَلا المكان والشيء يخلو خُلوا وخلاءً وأخلى : إذا لم يكن فيه أحد ولا شيء فيه... وخلت الدار خلاء : إذا لم يبق فيها أحد ... وخلا لك الشيء وأخلى بمعنى : فَرغ.

ويقال : أخلِ أمرك واخلُ بأمرك أي : تفرّدْ به وتفرَّغ له .وتخليت: تفرغت... وأنت خلي من هذا الأمر أي : خالٍ فارغ من الهم.

والتخلي : التفرُّغ ... وهو تفعُّل من الخلو[1]

و" الخلو " من المصطلحات التي ترددت بكثرة في الكتب النحوية ، وقد استعمله النحاة بهذا المصطلح غير مرة ، كما عبروا عنه بـ " الفراغ " أو " التعري " أو " التجرد " وهي مصطلحات مرادفة له ، ودالة عليه .

ويتضح أثر الخلو في الدرس النحوي من خلال تتبعه في الموضوعات التي ورد فيها حتى يمكن بلورة هذا الأثر.

(١) أثر الخلو في الحرف

الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد[2] ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف .

فالاسم يدل – وحده – على معنى في نفسه دلالة غير مقترنة بزمان .

والفعل – وحده – يدل على معنى جزئي مقترن بزمان .

وأما الحرف فهو كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، وإنما تدل على معنى في غيرها – بعد وضعها في جملة – دلالة خالية من الزمان[3]

وإنما سمي هذا النوع حرفاً ؛ لوقوعه طرفاً : أولاً كان أو آخراً، كالتنوين ؛ لأن طرف

---

[1] – لسان العرب (خلا) ١٢٥٤ – ١٢٥٧ ط دار المعارف ، وينظر تاج اللغة وصحاح العربية (خلا) ٦ / ٢٣٣٠ – ٢٣٣٢ ط دار العلم للملايين ط الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م

[2] – ينظر ، شرح ابن عقيل ١ /١٦

[3] – ينظر ، المصدر السابق ١ / ١٥

الشيء حرفه ، ومنه حرف السيف ، وحرف الجبل[٤]

والحرف من ناحية العمل وعدمه نوعان :

أحدهما – يسمى العامل ، لأنه يعمل الجر ، أو النصب ، أو الجزم ، كحروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ، والحروف الناسخة مثل " ما " ، و " لا" و" إنْ " و " لات " النافيات العاملات عمل " ليس " ، ومثل " لا " النافية للجنس العاملة عمل " إنَّ " وأخواتها .

والآخر – يسمى المهمل ؛ لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق مثل : الهمزة ، و" هل " من أدوات الاستفهام ، والسين و" سوف " ، وأدوات الجواب مثل " نعم " ، و " لا " و" بلى "[٥]

وأما من ناحية الاختصاص والاشتراك فالحرف ثلاثة أقسام :

الأول – قسم مشترك بين الاسم والفعل مثل : هل ، وهمزة الاستفهام .

والثاني – قسم مختص بالاسم مثل : حروف الجر .

والثالث – قسم مختص بالفعل مثل : حروف النصب والجزم [٦]

وقد وضع النحاة لكل قسم من أقسام الكلمة الثلاثة علامات تميز كل قسم منها عن قسيميه .

أما علامات الاسم فهي الجر ، والتنوين ، والنداء ، و" أل " ، والإسناد[٧]

وأما علامات الفعل فهي : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء المخاطبة ، ونون التوكيد[٨]

أما الحرف فعلامته تكون بخلو الكلمة من علامات الاسم والفعل ، ومعنى هذا أن كل ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل فهو حرف ، فترك العلامة علامة له [٩] فعلامة

---

[٤] – شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ١ / ٢١٥ ، وينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعي ٤٣

[٥] – توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٤٠

[٦] – المصدر السابق ١ / ٤٠

[٧] – شرح ابن عقيل ١ / ١٦ – ٢١

[٨] – المصدر السابق ١ / ٢٢ ، ٢٣

[٩] – شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، ١ / ٥٤ ، ٥٥ ، تحقيق وتعليق : د . عبد الحميد جاسم الكيسي . منشورات محمد علي بيضون . ط دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان

الحرف خلوه من علامات الاسم والفعل التي ليست حروفاً كصحة الإخبار عن الاسم ، وكونه شخصاً ومضمراً ، أو كالتصريف في الفعل إلى الأزمنة الثلاثة، وكونه أمراً مشتقاً، إلى غير ذلك .

ومعنى هذا أنه لا يلزم أن تكون خاصية الحرف خلوه من الحرف ؛ لأن علامة الاسم والفعل ليست هي الحرف فقط [١٠]

ويرى بعض النحويين أن السر في عدم وضع علامة ثبوتية للحرف كالاسم والفعل ؛ أنه في نفسه علامة ، فلو وضع له علامة للزم الدور والتسلسل[١١]

ومن خلال ما سبق يتضح أن علامة الحرف هي " الخلو " من علامات الاسم والفعل ، فعلامته علامة عدمية ، إذ هو نظير الحاء مع الجيم والخاء ، فإن علامة الخاء نقطة من فوق ، وعلامة الجيم نقطة من تحت ، وعلامة الحاء عدم النقط رأساً .

(٢) أثر الخلو في أصالة البناء في الأفعال

البناء لزوم الكلمة سكوناً أو حركة لغير عامل [١٢]

والبناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء على رأي البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن البناء أصل في الأسماء فرع في الأفعال[١٣]

والقضية – كما هو معروف – قضية خلافية ، لكن من المهم هنا الإشارة إلى أن الخلو واحد من أهم الأدلة التي اعتمد عليها البصريون في تقرير حكمهم بأصالة البناء في الأفعال ؛ وذلك لخلو الفعل من سبب الإعراب ، وهو التصرف في المعاني والدلالات ، فخلو الفعل من سبب الإعراب هو الذي أدي إلى أصالة البناء فيه ، ولذا قالوا: " وأما إعراب الفعل فليس بأصل فيه ، ولا حقيقي كما كان الاسم ؛ لأنه عار من المعاني التي أوجبت الإعراب للاسم ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، ولأنه باختلاف صيغه يدل على الزمان ، وبحروفه يدل على ما يتضمنه من الحدث ، فلم يفتقر إلى إعراب يكشف عن معانيه ، فإعرابه على هذا غير حقيقي ، ومعنى (غير حقيقي) أنه لا

---

١٠ – شرح ألفية ابن معط ١ / ٢١٥

١١ – المصدر السابق ١ / ٢١٥

١٢ – ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمساعد ١ / ٣٢ . ٣٣

١٣ – الإنصاف ٢ / ٥٣٤ ، وينظر شرح الكافية ١ / ١٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤

يستحقه بحكم الأصل ، وإنما يستحقه بشبهه بالاسم ، وإنما كان كذلك – كما قيل من قبل – لأن المعاني الموجبة للإعراب لا توجد فيه ، ألا ترى أنه لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ولا مضافاً إليه على حد الإضافة إلى الأسماء[١٤]

وعلى هذا يكون خلو الفعل من سبب الإعراب من أهم أسباب أصالة البناء فيه.

(٣) أثر الخلو في الأسماء الستة

الأسماء الستة هي مجموعة من الأسماء اختصت دون غيرها بإعراب مخصوص وهي : أب ، وأخ ، وحم ، وفو ، وذو ، وهن .

و هن من العلماء أثبته فتكون ستة أسماء ، ومنهم من أنكره فتكون خمسة[١٥] وهذه الأسماء تُرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتُنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة[١٦]

وإعراب هذه الأسماء بالحروف ليس على إطلاقه ، بل هو مقيد بشروط عامة ، وأخرى خاصة .

أما الشروط العامة فهي : الإفراد ، والتكبير ، والإضافة ، وأن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم [١٧]

غير أن هذه الشروط العامة قد لا تكفي لإعراب بعض هذه الأسماء بالحروف ؛ لأنها تحتاج إلى توافر قيود خاصة حتى تُعرب بها. ومن هذه الأسماء التي تحتاج قيوداً خاصة متصلة بالخلو " فو " ، فقد اشترط النحويون فيها خلوها من الميم [١٨]. قال ابن مالك : " يُشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه ، نحو : هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه ... فإذا لم تزل منه أُعرب بالحركات ، نحو : هذا فمٌ ، ورأيت فماً ،

---

[١٤] – المرتجل لابن الخشاب ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وينظر الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١٠٧ ، ١٠٨

[١٥] – ينظر، شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٥٥ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٤٦

[١٦] – ينظر الهمع ١ / ٤٠ ، والأشموني ١ / ٧٣

[١٧] – ينظر ، شرح ابن طولون ١ / ٦٧

[١٨] – توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥٦

ونظرت إلى فم "[١٩]

وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن " فو " لا يُكتفى في إعرابها بالحروف بالشروط العامة التي تكفي في بعض أخواتها ، بل تحتاج إلى شرط خاص ، وهو خلوها من الميم .

فإذا لم تخلُ من الميم ترتب على هذا أمور :

الأول – أنها تصبح مثل أية كلمة في اللغة العربية يجري عليها ما يجري على غيرها من إعراب ، فتفقد خصوصيتها وتفردها في كونها اسماً من أسماء مخصوصة لها إعراب مخصوص .

الثاني – خروجها من باب الإعراب بالنيابة وعودتها مرة أخرى إلى الإعراب الأصلي ، فترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتجر بالكسرة .

الثالث– تعدد اللغات فيه ، فعند اقتران الميم به يجوز فيه عشر لغات : نقصه ، وقصره، وتضعيفه ، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها ، فهذه تسع ، والعاشرة : إتباع فائه لميمه ، وأفصحها فتح فائه منقوصاً[٢٠]

(٤) أثر الخلو في جمع المذكر السالم

من المعلوم أن الذي يجمع جمع مذكر سالماً نوعان : الجامد ، والصفة ، وقد وضع النحويون قيوداً فيهما حتى يصح جمعهما هذا الجمع ، وقد كان الخلو أحد هذه القيود ، ويندرج تحت هذا مسألتان :

(أ) المسألة الأولى – أثر الخلو في جمع الجامد جمع مذكر سالماً

اشترط النحويون في جمع الجامد جمع مذكر سالماً عدداً من الشروط هي : أن يكون علماً لمذكر عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب[٢١]

فالخلو من تاء التأنيث واحد من القيود التي اشترطها النحويون البصريون في جمع الجامد جمع مذكر سالماً.

وإنما اشترطوا في الجامد خلوه من تاء التأنيث دون غيرها من العلامات ؛ لأنه لو جمع بالواو والنون لكان إمَّا مع إثبات التاء أو مع عدمها ، والقسمان باطلان:

---

[١٩] – شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤

[٢٠]– ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥٦

[٢١]– ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٦٧ ، وينظر شرح الأشموني ١ / ٨١

أما الأول (إثبات التاء) : فللزوم الجمع بين متضادين ؛ لأن الواو تدل على التذكير ، والتاء تدل على التأنيث .

وأما الثاني (حذف التاء) : فلعدم وجود ما يدل عليها ؛ لكون الفتحة ليست من جنسها ؛ فحذفها يوقع في لبس ؛ إذ لا يعلم أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا ؛ لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة[٢٢]

والخلو من تاء التأنيث قيد عند البصريين – كما سبق القول – أما الكوفيون فلا يشترطون ذلك، فأجازوا جمع نحو " طلحة " بالواو والنون مع حذف التاء وإسكان العين، فيقال : طَلْحون[٢٣]

وإليه ذهب ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام فيقول : الطَلَحون – بالفتح – كما قالوا :أرَضون حملاً على أرضات[٢٤]

ويبطل ما ذهب إليه الكوفيون وابن كيسان أن السماع قد ورد بخلافه ، قال الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أعظماً دفنوها بسجستان طلحةَ الطلحات[٢٥]

فقد جمع " طلحة " على " الطلحات " بزيادة الألف والتاء ، ولم يجمعه بالواو والنون على ما هو متبع في جمع المذكر السالم ، لكنه لم يسمع قط " طلحون "[٢٦]

والتاء المشترط خلو العلم منها عند جمعه جمع مذكر سالماً هي تاء التأنيث الزائدة نحو : طلحة ، وحمزة ، وأسامة .

أما التاء التي تكون عوضاً عن فاء الكلمة أو عن لامها فهي كالأصلية نحو : عِدة ،

---

[٢٢] – شرح ألفية ابن معط للقواس ١ / ٢٨٥ ، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٠ ، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١ / ٧٤ ، وحاشية الصبان١ / ١٤٦

[٢٣] – ينظر ، شرح الرضي على الكافية ١ / ١٨٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٦٨

[٢٤] – شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١ / ٧٤

[٢٥] – قائله : عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو من الخفيف

من مواضعه : ديوان عبد الله ٢٠ ، والمقتضب ٢ / ١٨٨ ، ورصف المباني ٣٤٨،٢٩٧ ، والإنصاف ١ / ٤١ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٤٧ ، والهمع ٢ / ١٢٧ ، والدرر ٢ / ١٦٢

[٢٦] – ينظر ، شرح ابن عصفور ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٨١

فقد حذفت الواو ؛ إذ الأصل : وعد ، وعوض عنها تاء التأنيث ، وكسرت العين ، ونحو : مائة ، وأصلها : مِئو ، حذفت الواو ، وعوض عنها تاء التأنيث [٢٧] . فلو كانت التاء عوضاً عن أصل وصار اللفظ الذي لحقته علماً فإنه يجمع جمع مذكر سالماً بعد حذفها ، ويكون من الجموع الحقيقية نحو : عدون ، ومئون. أما إذا لم يجعل علماً فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل : الجيش منون ، ويصير من ملحقات جمع المذكر السالم[٢٨]

والنص على خلو العلم المراد جمعه جمع مذكر سالماً من تاء التأنيث الزائدة يشعر بعدم اشتراط خلوه من ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، فلو سمي رجل بنحو : سلمى أو صحراء، حذفت الألف المقصورة ، وقلبت الممدودة واواً عند الجمع ، فيقال : السلْمَون ، والصحراوون (أعلام رجال)[٢٩]

وغاية ما يفهم من هذه المسألة :

أولاً – أن خلو العلم المراد جمعه من التاء يعد قيداً عند البصريين لا الكوفيين وابن كيسان .

ثانياً – أن التاء المشترط خلو العلم منها هي الزائدة لا التي تكون عوضاً عن محذوف .

ثالثاً – أنه لا يشترط خلو العلم من ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة إذا وقع المختوم بهما على مذكر [٣٠]

(ب) المسألة الثانية – أثر الخلو في جمع الصفة جمع مذكر سالماً

اشترط النحويون في الصفة التي تجمع جمع مذكر سالماً أن تكون لمذكر عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، وليست من باب " أفعل فعلاء " ، ولا باب " فعلان فعلى " ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث[٣١]

فلا يصح – بناء على هذه القيود – جمع الصفة المشتملة على تاء التأنيث جمع مذكر سالماً ، سواء أكانت التاء باقية على دلالتها على التأنيث نحو: شاعرة ، أم كانت دالة على التأنيث بحسب الأصل ثم انتقلت فيه وتركته لتأدية معنى آخر ، كالمبالغة في مثل : علاّمة . وفهّامة .

---

٢٧ – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٦٧

٢٨ – ينظر ، شرح ابن عقيل ١ / ٦٤ ، ٦٥

٢٩ – ينظر ، حاشية الصبان ١ /١٤٦

٣٠ – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٦٧ ، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١ / ٧٤

٣١ – شرح ألفية ابن معط للقواس ١ / ٢٨٦ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٦٧

فالتاء في هاتين الكلمتين وأشباههما للمبالغة ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ، فيلاحظ الأصل دائماً ولا عبرة – في الرأي الراجح – بما طرأ عليه ، وكذا لا يصح جمعهما بعد حذف التاء ؛ لأن الحذف يؤدي إلى لبس محقق[٣٢]

فالصفة شرطها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو : ضاحك ، والأفضل ، يقال : ضاحكون ، والأفضلون ؛ لأنه يقال في المؤنث : ضاحكات ، والفضليات .

فإن كان الوصف لا يقبل تاء التأنيث ، أو كان من باب الأقعل والفعلى لم يجز أن يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا جمع " عانس " ونحوه مما لا يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وصف به المذكر ، وجمع " أفعل " الذي مؤنثه " فعلاء " نحو : أسود بالواو والنون ، فقالوا : عانسون ، وأسودون[٣٣]

قال سيبويه :" ولا يجمع بالواو والنون " فعلان " كما لا يجمع " أفعل " ؛ وذلك لأن مؤنثه لم يجئ فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون ، فكذلك أمر " فعلان " و" فعلى " و" أفعل " و " فعلاء "إلا أن يضطر شاعر"[٣٤]

والاضطرار لا يعول عليه ؛ لأن التزام الشاعر بالوزن يدفعه إلى ارتكاب مخالفات لا يسمح بها في اختيار الكلام ، ومن ذلك قول الشاعر :

منَّا الذي هو ما إن طرّ شاربه ... والعانسون ومنَّا المُردُ والشِّيب[٣٥]

---

٣٢ – ينظر ، شرح ألفية ابن معط للقواس ١ / ٢٨٦

٣٣ – ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، وينظر ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٨ ، والمقرب ٢ /٤٠٣ ، والهمع ١ / ٤٥

٣٤ – الكتاب ٣ / ٦٤٥

٣٥ – البيت من الخفيف ، وهو لقيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ٣٤١ ، ولسان العرب ٦ / ١٤٩ (عنس) ، ولأبي قيس بن رفاعة أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١ / ١٣١ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٦٧ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٨٣ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٠٤ ، والهمع ١ / ٤٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٥ .

والشاهد فيه : " عانسون "حيث جوز الكوفيون جمع الصفة التي لا تقبل التاء بالواو والنون محتجين بهذا البيت ، وعند الجمهور فيه شذوذان ، أحدهما ، إطلاق العانس على المذكر ، والأشهر استعماله في المؤنث والآخر : جمعه بالواو والنون . الدرر اللوامع ١ / ١٩

وإنما اُعتبر في الصفة قبول التاء ؛ لأن قبولها يدل على شبه الفعل ؛ لأنه يقبلها وجبْـع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية[٣٦]

(٥) أثر الخلو في العلم

العلم هو أحد المعارف الستة التي نص عليها ابن مالك ، وهو الاسم الذي يعـين مسـماه مطلقاً أي : بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة[٣٧]

والربط بين العلم والخلو يأتي من موقف النحاة حول أثر التصغير في العلم .

فذهب بعض النحويين إلى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية [٣٨]، وعلى هذا يكون تصغير العلم قد أدى إلى سلب العلمية منه ، فيكون حاله كحال التثنية والجمع في ذلك[٣٩]

وفي المقابل فإن أكثر النحاة يرون أن التصغير لا يبطل العلمية ، ولا يؤدي إلى سـلبها ، ومن الشواهد التي احتج بها هؤلاء قول الشاعر :

أتيتُ حريثاً زائراً عن جنابةٍ فكان حريثٌ عنَ عطائي جامدا[٤٠]

فمجيء " حريث " خالياً من " أل " بعد تصغيره يدل على أن العلمية فيه باقية ، ولم تُسلب بالتصغير ؛ لأنه أمر عرضي يفيد معنى طارئاً على العلم ، كما يفيد النعت أو غيـره مـن التوابع أمراً عرضياً لا يفقد العلم علميته بسببه [٤١]

---

٣٦ - ينظر ، حاشية الصبان ١ / ١٤٧

٣٧ - ينظر ، المقرب ١ / ٢٤٣

٣٨ - ينظر ، الهمع ١ / ٢٥١

٣٩ - ينظر ، ارتشاف الضرب ٢ /٩٦٨

٤٠ - قائله : الأعشى ، وهو من الطويل

من مواضعه : الديوان ٦٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٢٦ ، والكامل للمبـرد ٣ / ٥٣ ، والـدرر اللوامع ١ / ٤٨ ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢ / ٩٦٩ ، والهمع ١ / ٢٥١ .

ووجه الاستدلال بالبيت : أن تصغير " حارث ط تصغير ترخيم لم يبطل علميته ؛ بدليل خلوه مـن "أل " بعد التصغير ، ولو سلب التصغير منه العلمية وصار منكراً ، لأدخل عليه " أل " .

٤١ - ينظر ، الهمع ١ / ٢٥٧ ، و الدرر اللوامع ١ / ٤٨

(٦) أثر الخلو في أسماء الإشارة

أسماء الإشارة من ناحية قرب المشار إليه وتوسطه وبعده تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : قريب ، وهو اسم الإشارة الخالي من لام البعد وكاف الخطاب سواء أكان متصلاً بهاء التنبيه أم لا نحو : ذا ، وهذا .

الثاني : متوسط ، وهو اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب نحو : ذاك ، أو بالكاف مع " ها " التي للتنبيه نحو : هذاك " .

والثالث : بعيد ، وهو اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب ولام البعد معاً نحو : ذلك [٤٢]

وللخلو أثر في إلحاق هذه الحروف الثلاثة : ها التنبيه ، ولام البعد ، وكاف الخطاب بأسماء الإشارة .

فـ " ها " التنبيه تدخل على اسم الإشارة متصدرة، ويصح أن تدخل على اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، مثل : هذا ، وهذه ، وهذان ، وهاتان ، وهؤلاء.

وقد تجتمع مع الكاف بشرط عدم الفصل بشيء- كالضمير – نحو : هذاك ، وهاتاك[٤٣] لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البعد معهما ، فلا يجوز : هذالك،.

قال أبو حيان: " ويصحب (ها) التنبيه اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب كثيراً نحو: هذا ...والمقرون بالكاف قليلاً نحو : هذاك... فإن كان اسم الإشارة باللام أو بما يقوم مقامها مما يستعمل في الرتبة البعدى فلا تدخل عليه " ها " التنبيه ، لا يقال : هذالك"[٤٤]

ومعنى هذا أن إلحاق " ها " التنبيه " بأسماء الإشارة يتطلب خلوها من لام البعد منعاً للتناقض ؛ إذ اللام تفيد بعداً ، و" ها " التي للتنبيه تفيد قرباً[٤٥]

أما لام البعد فهو حرف يدخل على اسم الإشارة للدلالة على بعده ، ودخوله على اسم الإشارة يقتضي خلواً واقتراناً .

أما الخلو فحتى يقترن اسم الإشارة بلام البعد لا بد أن يكون خالياً من " ها " التنبيه فلا يقال : هذالك .

---

[٤٢] – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٢٠ ، ١٢١

[٤٣] – ينظر، الكتاب ٢ / ٣٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢

[٤٤] – ارتشاف الضرب ٢ / ٩٧٦

[٤٥] – ينظر ، شرح ابن عقيل ١ / ١٣٤ ، ١٣٥

وأما الاقتران فلا بد لاسم الإشارة أن يكون مقترناً بكاف الخطاب[٤٦]
ومعنى هذا أنه لا يجوز زيادة لام البعد – وحدها – بغير كاف الخطاب ؛ ولهذا يمتنع زيادة لام البعد في آخر أسماء الإشارة الخالية من " كاف " الخطاب ؛ إمَّا لأن الكاف لا تدخلها مطلقاً [٤٧] ، وإما لأن هذه الكاف تدخلها ولكن اسم الإشارة خال منها عند الرغبة في إلحاق لام البعد بآخرها [٤٨]
وهذا يدل على أن الرتبة البعيدة في أسماء الإشارة لا تتم إلا بوجود حرفين هما لام البعد، وكاف الخطاب ، مع ملاحظة أن الكاف قد توجد وحدها للدلالة على الرتبة المتوسطة ، أما اللام فوجودها يقتضي اقتران اسم الإشارة بكاف الخطاب وخلوه من " ها " التي للتنبيه[٤٩]

(٧) الخلو في الاسم الموصول

وفيه مسألتان :

(أ) المسألة الأولى – أثر الخلو في " أل " الموصولة

" أل " من الموصولات المشتركة ، وهي اسم موصول عند الجمهور[٥٠]
وحرف تعريف عند الأخفش ، وليست موصولة[٥١] وحرف موصول عند المازني[٥٢]
وبناء على هذا فهي من الموصولات المختلف فيها فهي تتردد بين الاسمية والحرفية ، والخروج عن دائرة الموصولات .
غير أن هناك عدة أدلة تعضد كونها اسماً موصولاً يعد الخلو واحداً منها ، فمن هذه

---

٤٦ – ينظر ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥
٤٧ – ينظر ، شرح الأشموني ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣
٤٨ –هي أسماء الإشارة المختصة بالمفردة المؤنثة : ذي ، وذة – بسكون الهاء – ، وذه – بكسرها – ، وتي ، وتا ، وتة – بسكون الهاء – ، وته – بكسرها – . ينظر حاشية الصبان ١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤
٤٩ – ينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٣٥ ، ١٣٦
٥٠ – الأصول لابن السراج ٢ / ٢٦٥ ، وينظر المساعد ١ / ١٤٩
٥١ – الجنى الداني ٢٠٢ ، والتصريح ١ / ١٣٧
٥٢ – أوضح المسالك ١ / ١٥٣

الأدلة :

أولاً – عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه ، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء .

ثانياً – استحسان خلو الصفة معها من الموصوف نحو : جاء الكريم ، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف ؛ لقبح خلوها من الموصوف.

ثالثاً – إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي ، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل ؛ لقبح لحاقها له وهو بمعنى الحال أو الاستقبال[٥٣]. وعلى هذا يتضح أن " أل " اسمٌ موصولٌ ، ويكون استحسان خلو الصفة من الموصوف أحد الأدلة التي يعتمد عليها في القول باسميتها.

(ب) المسألة الثانية – أثر الخلو في صلة الموصول

ليست كل جملة صالحة لتكون صلة للموصول ؛ لأن الجملة الواقعة صلة لا بد أن يتوافر فيها عدد من الشروط منها ما يتصل بالخلو ، ومن تلك الشروط :

أن تكون خبرية ، أي : تحتمل الصدق والكذب لذاتها ، أي : بدون نظر لقائلها ، فلا نحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط ؛ لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبة فقط ؛ لأن صاحبها مشهور بالكذب[٥٤]

والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ؛ لخلوها من المعنى المستقل بنفسه ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب يقتصر عليها وحدها ، بل هي لذلك لا تسمى " كلاماً " ، أو جملة مطلقاً ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى[٥٥]

وكون الجملة الواقعة صلة جملة خبرية يترتب عليه خلوها من معنى التعجب ، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه[٥٦]، لأن التعجب إنما يُتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه ، والمقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه ، فلا يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر

---

٥٣ – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، وينظر ابن الناظم ٨٧

٥٤ – ينظر ، شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣

٥٥ – ينظر ، شرح السيوطي على الالفية ١٠٣

٥٦ – ينظر ، شرح ابن عقيل ١ / ١٥٤ ، ١٥٥

في نفسه ، فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر[٥٧]

وذهب جماعة من القدماء إلى أنه يجوز أن تكون جملة الصلة قسمية إذا خلت جملة القسم من ضمير يعود على الموصول ، فلا يجوز عندهم : جاءني الذي أقسم بالله لأكرمنه[٥٨]

والصحيح جواز ذلك إذا وجد ضمير يعود إلى الموصول في إحدى جملتي القسم وجوابه نحو : أحبُّ الذي- أُقسم بالله - لقد ساعد الضعيف[٥٩]

هذا مع التأكيد على أن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ؛ إنما الصلة هي الجملة الواقعة جواباً له فإنها خبرية ، دون جملة القسم ، فإنها إنشائية لمجرد التأكيد.

(٨) أثر الخلو في المبتدأ والخبر

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى - أثر الخلو في رفع المبتدأ والخبر

قضية رافع المبتدأ والخبر شغلت بال النحاة ، والمدقق في آرائهم التي أوردوها في هذه المسألة يجد للخلو أثراً فيها[٦٠]

فمن الآراء التي أشار إليها النحويون أن رافع المبتدأ والخبر تجردهما للإسناد ، بمعنى تعريهما من العوامل اللفظية [٦١]

والقول بالتعري أو الخلو من العوامل اللفظية هو رافع المبتدأ والخبر وهو مذهب كثير من البصريين ، ونسبوه إلى الخليل ، والجرمي ، [٦٢] ، وصرح به السيرافي ، حيث قال - بعد أن علق على رأي سيبويه في رافع الخبر - " وفيه وجه آخر ليس في شيء مما ذكرته في غير هذا الموضع ، ولا رأيته لأحد ، وهو أن التعرية الموجبة للرفع قد وقعت

---

٥٧ - ينظر ، شرح ابن عقيل ١ / ١٥٤ ، ١٥٥

٥٨ - ينظر ، ارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٧

٥٩ - ينظر ، المصدر السابق ٢ / ٩٩٧

٦٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٤ - ٥١ .

٦١ - شرح ابن عقيل ١ / ٢٠١ ، وينظر المقتضب ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢ ، ١٢٦ ، والإنصاف ١ / ٤٤ - ٥١ ، وابن الناظم ٤١ ، ٤٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٦٢

٦٢ - ينظر، الإنصاف ١ / ٤٩ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ١١٨ ، ١١٩

على المبتدأ والخبر ؛ لأن الخبر – أيضاً – لم يدخل عليه عامل لفظي ؛ لأن الاسم المبتدأ ليس بعامل ، فكان في كل واحد منهما تعرية "[٦٣]

وقال الزمخشري " وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما "[٦٤]

فالمبتدأ والخبر ، هما الاسمان المجردان للإسناد ، نحو : زيد منطلقٌ ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي : كان ، وإنَّ ، وحسبتُ وأخواتها ؛ لأنهما إذا لم يخلوَا منها تلعبت بهما وعصبتهما الفرار إلى الرفع"[٦٥]

وقد صحح ابن عصفور[٦٦] ، والأبذي[٦٧] هذا المذهب حيث ذهبا إلى أن التعري هو الرافع للمبتدأ والخبر ، واستدلا على ذلك بأنه قد وُجد التعري من العوامل رافعاً للاسم بشرط أن يكون المعرى قد ركب من وجه " ما " .

وذهب ابن كيسان إلى أن هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه – إن قدرت التعرية عن عامل نصب أو خفض – لأن التعرية تعمل رفعاً ، ووجود العامل الذي قدرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب أو الخفض ؛ إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل ، وليس كذلك الرفع ، وإن قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجودُ العامل وعدمه سواء ، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً[٦٨]

أما ابن مالك فقد ردَّ هذا المذهب لأوجه :

أولها – أنه يجعل التجرد عاملاً ، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء ، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين .

وثانيهما – أنه جعل تجردهما واحداً ، وليس كذلك ؛ لأن تجرد المبتدأ تجردٌ لإسناد إليه ، أو إسناده إلى ما يسد مسد مسند إليه ، وتجرد الخبر إنما هو ليُسند إلى المبتدأ ، فبين

---

٦٣ – شرح الكتاب للسيرافي٢ / ٢٢٣

٦٤ – المفصل للزمخشري ٢٤

٦٥ – شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ١ / ٢٥٥

٦٦ – شرح الجمل ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧

٦٧ – شرح الجزولية للأبذي ٨٦٥

٦٨ – ينظر، إصلاح الخلل ١٢١ ، وشرح الجزولية للأبذي ٨٦٦

التجردين بونٌ ، فكيف يتحدان؟

وثالثهما – أنه أطلق التجرد ، ولم يقيده ، فلزم من ذلك أن لا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جر منهما بحرف زائد نحو : ما فيها من أحدٍ[٦٩]

المسألة الثانية – أثر الخلو في الخبر

الخبر هو المسند في الجملة الاسمية ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة ، وشبه جملة [٧٠]

والخبر المفرد قد يكون جامداً ، وقد يكون مشتقاً .

فالخبر الجامد خالٍ من الضمير نحو : زيد أخوك إلا إذا كان مؤولاً بالمشتق فإنه يتحمل ضميراً نحو : زيد أسدٌ أي : شجاع ، وهذا مذهب البصريين[٧١]

وحجة البصريين في خلو الخبر الجامد من الضمير أنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة به نحو : ضارب ، وقاتل ، وحسن ، كريم ، وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في " زيد " و" عمرو " [٧٢]

وذهب الكسائي ، والرماني إلى أن الجامد لا يخلو من الضمير ، بل يتحمل ضميراً مطلقاً سواء أول بمشتق أو لا[٧٣]

وإنما ذهبا إلى عدم خلو الخبر الجامد من الضمير – وإن كان غير صفة – ؛ لأنه في معنى ما هو صفة ؛ لأن قولك : زيد أخوك في معنى : زيد قريبك ، وعمرو غلامك في

---

٦٩ – ينظر ، شرح التسهيل ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢

٧٠ – توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٦٧

٧١ – الإنصاف ١ / ٥٦ ، وينظر شرح ابن يعيش على المفصل ١ / ٨٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٣٩

٧٢ – ينظر ، الإنصاف ١ / ٥٦

٧٣ – الإنصاف ١ / ٥٦ ، وينظر ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٠ ، والتصريح ١ / ١٦٠ ، والهمع ٣ / ١٠

معنى : عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فوجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ[٧٤]

وُردَّ هذا الرأي بأن الجامد لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال : هذا أخوك هو زيد ، كما يقال : زيد قائم هو وعمرو[٧٥]

وعلى هذا يكون الخبر الجامد خالياً من الضمير عند البصريين ما لم يكن مؤولاً بمشتق ، بينما يكون متحملاً للضمير مطلقاً عند الكسائي والرماني ومن وافقهما.

بقي أن يقال: إن الخبر المشتق يتحمل ضميراً مستكناً نحو : زيد قائم أي : هو ، غير أنه تحمله لهذا الضمير مقيد بشرطين :

أحدهما – ألا يرفع ظاهراً .

والآخر – أن يكون جارياً مجرى الفعل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل[٧٦]

فالخبر المشتق إذا رفع ظاهراً لا يتحمل ضميراً نحو : زيد قائم أبواه .

وكذلك إذا لم يكن جارياً مجرى الفعل من المشتقات كاسم الآلة نحو : مفتاح ، فإنه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قيل : هذا مفتاح ، لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة " مفعل " وقصد به الزمان أو المكان ، نحو : مرمى ، فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قيل : هذا مرمى زيد ، يراد به مكان رميه أو زمان رميه ، كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه[٧٧]

(٩) الخلو في " إنَّ " الناسخة

" إنَّ " أم بابها ، ولذا فقد اختصت دون بقية أخواتها بدخول لام على معموليها وما اتصل بهما من ضمير فصل ، ومعمول الخبر .

وهذه اللام حقها أن تدخل في أول الكلام ؛ لأن حقها الصدارة ، لكن لمَّا كانت اللام للتأكيد

---

٧٤ – الإنصاف ١ / ٥٦

٧٥ – ينظر، المصدر السابق ١ / ٥٦

٧٦ – نظر، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١ / ١٨٤

٧٧ – ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٠٦

و" إنَّ " للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخَّروا اللام إلى الخبر[٧٨]

ولذا سميت بـ " لام الابتداء " ؛ نظراً لأحقيتها في صدارة الكلام ؛ وبـ "لام التوكيد " ؛ لإفادتها له ، وبـ "اللام المزحلقة " ؛ لانتقالها من صدر الكلام إلى الخبر.

ولام الابتداء الواقعة بعد " إنَّ " تدخل على أربعة أمور:

الأول – اسم " إن " بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر شبه الجملة نحو : إن في القاعة لطلاباً، وإن عندك لزيداً ، وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر[٧٩]

الثاني – ضمير الفصل المتوسط بين اسم " إنَّ " وخبرها ، نحو قوله تعالى : " إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ "[٨٠]

وهذان الموضعان لا أثر للخلو فيهما ؛ لأنه معلوم أن دخولها على الاسم يتطلب خلو الخبر منها ، كما أن دخولها على ضمير الفصل يتطلب خلو معموليها كذلك[٨١]

الثالث – خبر " إنَّ "

ويشترط في خبر " إنَّ " الذي تتصدره لام الابتداء أربعة شروط :

(أ) أن يكون متأخراً عن الاسم ، فلا يجوز دخولها على الخبر المتقدم .

(ب) أن يكون مثبتاً فلا تصحبه إذا كان منفياً ، نحو : إنَّ زيداً لم يقم [٨٢]

(ج) ألا يكون الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً خالياً من " قد " ، فلا يصح في نحو : إنَّ الرجل لحَضَرَ[٨٣]

وإنما امتنع دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف الخالي من " قد " ؛ فراراً من التناقض والتعارض ؛ لأن لام الابتداء تُخلِّص الماضي لزمن الحال ، فلو دخلت على الماضي المتصرف الخالي من " قد " لأدى إلى تعارض الزمنين : الماضي والحال .

---

٧٨ – شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٦ ، والجني الداني ١٢٨ .

٧٩ – المساعد ١ / ٣٢٠ ، وينظر التصريح ١ / ٢٢٤

٨٠ – سورة آل عمران . من الآية (٦٢)

٨١ – المساعد ١ / ٣١٩ ، وينظر ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٩

٨٢ – شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١ / ٢٠٦

٨٣ – المصدر السابق ١ / ٢٠٦

فإذا كان الماضي المتصرف مقترناً بـ " قد " نحو : إنَّ زيداً لقد نجح ، جاز اقتران الخبر بلام الابتداء ؛ لأن " قد " تقرب الماضي إلى زمن الحال [٨٤].

فإذا كان الخبر ماضياً غير متصرف جاز دخول لام الابتداء عليه وعدم دخولها نحو : إنَّ زيداً لنعم الرجلُ.

وإنما دخلت اللام على الماضي الجامد ؛ لكونه للإنشاء وهو يستلزم الحضور فأشبه المضارع ؛ ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم .

ويفهم مما سبق أن خلو الماضي المتصرف من " قد " يمنع دخول لام الابتداء على خبر "إنَّ " ، ولا أثر للخلو من " قد " إذا كان الماضي جامداً.

ويترتب على هذا أن الخبر إذا كان ماضياً متصرفاً خالياً من " قد " واقترن باللام فإن هذه اللام للقسم وليست للابتداء[٨٥]

وقد ذهب خطاب الماردي إلى منع دخول لام الابتداء على الماضي مطلقاً ، لا مع " قد " ، ولا خالياً منها ؛ لأنه ليس له معنى اسم الفاعل ، وما سُمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا لام الابتداء[٨٦]

هذا إذا كان الخبر جملة فعلية مصدرة بفعل ماض ، أما إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فيجوز دخول اللام على المضارع المثبت ، نحو : إنَّ زيداً ليقوم ؛ لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها[٨٧]

وقد اشترط النحاة في المضارع المثبت:

(١) خلوه من نون التوكيد ، فإذا جاءت " إنَّ " وبعدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكد بنون التوكيد، فإن هذه اللام لام قسم مقدر داخلة على جوابه ، وليست لام الابتداء نحو: إنَّ زيداً ليذاكرَنَّ الدرس .

وإنما امتنع كونها للابتداء ؛ منعاً للتعارض بين لام الابتداء التي تُخلص زمن المضارع

---

٨٤ – همع الهوامع ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٦

٨٥ – توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٦ ، وينظر، المغني ١ / ٢٢٨ ، والأشموني ١ / ٢٨١

٨٦ – الهمع ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، وينظر ، توضيح المقاصد ١ / ٢٠٦

٨٧ – ينظر ، الهمع ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥

للحال ، ونون التوكيد التي تخلصه للمستقبل .

(٢) خلوه من السين وسوف – وهذا عند الكوفيين – ، فلا يصح أن يقال : إنَّ زيداً لسينجح ، أو لسوف ينجح على أن اللام للابتداء ، أما إذا كانت للقسم فلا غبار عليه .

وإنما اشترط في المضارع الواقع خبراً لـ"إنَّ " الخلو من السين وسوف ؛ لأنهما لو دخلا على المضارع مع اللام لأدى إلى تعارض واضح ؛ لأن لام الابتداء – كما سبق القول – تخلص المضارع للحال ، أما السين و" سوف " فيخلصان زمنه للمستقبل ، فلو اجتمعا في أول المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان.

والبصريون يجيزون ذلك ، فيقال : إنَّ زيداً لسوف يقوم[٨٨]

الرابع – معمول الخبر

وهو من المواضع الذي يكون للخلو أثر فيه ، إذ يشترط في دخول لام الابتداء على معمول الخبر أن يكون متوسطاً بين اسم "إنَّ " وخبرها ، نحو : إنَّ زيداً لطعامك آكل.

ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خالٍ منها نحو : إنَّ عندي لفي الحديقة ضيفاً قاعد ؛ لأن المراد أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعة بعد " إنَّ ".

كما يشترط في دخول اللام على معمول الخبر أن يكون الخبر خالياً من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها نحو : إنَّ زيداً لطعامك آكل.

ويفهم مما سبق :

أن اللام لا تدخل على المعمول المتأخر ، فإن دخلت اللام على الخبر جاز دخولها على معموله المتأخر عند الزجاج نحو : إن زيداً لقائم لفي الدار[٨٩] ، ونسب ابن عصفور للزجاج المنع[٩٠]

كذلك لا يجوز دخولها على المعمول إن كان الخبر مشتملاً عليها نحو : إنَّ زيداً لآكلٌ طعامك .

كذلك لا يجوز دخولها عليه إن كان الخبر الخالي منها غير صالح لها ، كأن يكون جملة

---

٨٨ – التصريح ١ / ٢٢٣ ، وينظر ، الجني الداني ١٢٥

٨٩ – ينظر ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١

٩٠ – ينظر ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٩

فعلية فعلها ماضٍ متصرف ، خال من " قد " ففي نحو : إنَّ زيداً أكلَ طعامك ، لا يجوز : إنَّ زيداً لطعامك أكلَ.

(١٠) أثر الخلو في الفاعل

الفاعل عمدة الجملة الفعلية ، وقد اختص بأحكام متعددة أحدها يتصل بالخلو .

ذلك أن مذهب جمهور العرب تجريد الفعل من علامة تدل على التثنية أو الجمع أو التأنيث إذا أسند إلى ظاهر[٩١].

فالفعل يلزم صورة واحدة مع المفرد وغيره ، فيقال : حضر زيدٌ ، وحضر الزيدان ، وحضر الزيدون، وحضرت هند ، وحضرت الهندان ، وحضرت الهندات

فالخلو هنا من علامة التثنية والجمع يعني أن يظل الفعل مفرداً دون النظر لتغير حال الفاعل من الإفراد إلى التثنية أو الجمع .

وقد ورد عن بعض القبائل العربية إلحاق علامة تدل على التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً ، فيقال : حضرا الزيدان ، وحضروا الزيدون ، وحضرن الهندات[٩٢]

وعلى هذه اللهجة لم يخل الفعل من علامة التثنية أو الجمع ، بل تلزمه متى كان الفاعل مثنى أو مجموعاً .

وقد اختلف النحاة في إعراب هذه العلامات التي تلحق الفعل .

فذهب البصريون إلى أنها حروف تدل على نوع الفاعل بعدها ، قال سيبويه : " واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ولم تكن الألف حرف إعراب ؛ لأنك لم ترد أن تثني يفعل هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين "[٩٣]

وقال في موضع آخر : " واعلم أن من العرب مَنْ يقول : ضربوني قومُك ، وضربني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجمعوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة"[٩٤]

---

[٩١] – شرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥

[٩٢] – المصدر السابق ١ / ٤٢٥

[٩٣] – الكتاب ١ / ١٩

[٩٤] – الكتاب٢ / ٤٠

وقد تبعه ابن عصفور[٩٥] ، وابن أبـي الربيـع[٩٦] ، والأزهـري[٩٧] ، والسـيوطي[٩٨] والأشموني[٩٩]

(١١) أثر الخلو في الاشتغال

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل ، عمل في ضميره أو فـي ملابسـه ، وهـو المضاف إلى ضمير الاسم السابق نحو : زيداً أكرمته ، وزيداً أكرمت أخاه وزيداً مررت به [١٠٠]

والمشغول عنه له خمسة أحوال :

(أ) وجوب النصب

(ب) وجوب الرفع

(ج) ترجيح النصب

(د) ترجيح الرفع

(هـ) استواء الطرفين[١٠١]

وللخلو أثر في حالتين من هذه الحالات ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :

(أ) أثر الخلو في استواء الطرفين

من أحوال الاسم المشغول عنه – كما سبق القول – استواء الطرفين : الرفع والنصـب ، وتتحقق هذه الصورة إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف غير مفصول بـ " إمَّـا " تقدمت عليه جملة ذات وجهين ، وهي ما كان صدرها اسماً وعجزها فعـلاً نحـو : زيـدٌ حضرَ وعمرو أكرمته[١٠٢]

---

٩٥ – ينظر ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٠٤ ، ١٠٥

٩٦ – ينظر ، البسيط في شرح الجمل ١ / ٢٢٧

٩٧ – ينظر ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٦٧

٩٨ – ينظر ، همع الهوامع ١ / ٥١٣ ، ٥١٤

٩٩ – ينظر ، شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٤٨

١٠٠ – شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٩، وينظر ، الهمع ٥ / ١٤٩

١٠١ – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٦١

١٠٢ – ينظر ، ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٧٠ ، ٢١٧١

فيجوز الرفع مراعاة لصدر الجملة ، ويجوز النصب مراعاة لعجزها ، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر ؛ لأن في كل منهما مشاكلة[١٠٣]

والرفع فيه مراعاة للجملة الكبرى (الاسمية) ، والنصب فيه مراعاة للجملة الصغرى(الفعلية) ، وهو يقتضي اشتمال الجملة التي بعده – في حال نصبه– على رابط يربطها بالمبتدأ السابق ؛ لأنها حينئذ تكون معطوفة على الخبر ، فلا بد فيها من رابط كالخبر ، وهو الضمير العائد عليه[١٠٤]

وإذا كان في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم الأول الذي في الجملة الأولى ، جازت المسالة بلا خلاف نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها في داره .

أما إذا خلت الجملة المعطوفة من ضمير يعود على الاسم الأول (المبتدأ) نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها ، فقد اختلف النحاة في ذلك على أربعة أقوال :

الأول – أنه يجوز مطلقاً ، وهو مذهب جماعة من القدماء ، وأبي علي الفارسي [١٠٥] ، وهو ظاهر كلام سيبويه[١٠٦]

الثاني – أنه لا يجوز مطلقاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيشترط له وجود الرابط ، وهو مذهب الأخفش والسيرافي[١٠٧]

الثالث – لجأ أصحاب هذا القول إلى التفصيل فقالوا : إن كان العطف بالفاء صحت المسألة لحصول الرابط ؛ لما فيها من السبب ، وإن كان العطف بغيرها فلا ، وعليه الجمهور [١٠٨]

الرابع – لجأ أصحابه إلى التفصيل – أيضاً – فقالوا : يجوز إن كان العطف بالفاء – كقول الجمهور – أو الواو؛ لما فيها من معنى الجمع ، وإن كان العطف بغيرهما فلا ،

---

١٠٣ – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٦٣

١٠٤ – ينظر ، الهمع ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧

١٠٥ – المسائل البصريات ٢١٣

١٠٦ – ينظر ، الكتاب ١ / ٨٨

١٠٧ – الهمع ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، وينظر ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٤ ، والأشموني ٢/ ٨٠ ، والتصريح ١ / ٣٠٤

١٠٨ – ينظر، الهمع ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧

وهو مذهب هشام من الكوفيين[١٠٩]

وبناء على هذه الآراء فإن خلو الجملة المعطوفة من الرابط الذي يعود على الاسم الأول قد يمنع المسألة مطلقاً ، وقد يُجوّزها مطلقاً ، وقد تجوز بشرط كون العاطف الفاء ، أو هي والواو معاً دون غيرهما من حروف العطف .

(ب) أثر الخلو في ترجيح الرفع

كل اسم مشغول عنه خلا مما يوجب نصبه ، أو مما يوجب رفعه ، أو مما يرجح نصبه ، أو مما يسوي بين الأمرين ، جاز رفعه ونصبه مع ترجيح الرفع ، وذلك نحو : زيدٌ ضربته ، فيجوز رفع " زيد " ونصبه ، والمختار رفعه ؛لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار[١١٠]

ومعنى هذا أن ترجيح الرفع يقتضي قيداً عدمياً وهو الخلو ، بخلاف غيره من الأحوال الأخرى فإنها تقتضي قيوداً وجودية.

(١٢) أثر الخلو في الرتبة في معمولي " أعطى " ونظائره

للخلو أثر في الرتبة في باب الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهي " أعطى " ونظائره من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل : منح ، وكسى ، وألبس .

والأصل في معموليْ هذه الأفعال تقديم ما هو فاعل في المعنى ، نحو : أعطيتُ زيداً درهماً، فالأصل تقديم " زيد " على " درهم " ؛ لأنه فاعل في المعنى ؛ إذ هو الآخذ للدرهم، ومثله : كسوت خالداً جبة، فالأصل تقديم " خالد " ؛ لأنه فاعل في المعنى – كذلك – .

والأصل المذكور– وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى – قد يكون واجباً ؛ وذلك لأسباب منها :

أولاً – خوف اللبس نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فيجب تقديم الآخذ منهما ، ولا يجوز تقديم غيره ؛ لأجل اللبس ، إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

ثانياً – أن يكون المعمول الثاني محصوراً ، نحو : ما أعطيت زيداً إلا درهماً ، وإنما

---

١٠٩ – ينظر ، التصريح ١ / ٣٠٥

١١٠ – توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٦٤ ، وينظر ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٣ ، ١٥٤

أعطيت زيداً درهماً ، والمحصور بعد " إلا " هو الذي يليها ، وبعد " إنما " هو المؤخر ؛ فلو قُدِّم المحصور بهما لحدث العكس .

ثالثاً – أن يكون الأول ضميراً متصلاً ، والثاني ضميراً ظاهراً ، نحو : أعطيتك درهماً ، ومنحتك مكافأة ، وألبستك جبة[١١١]

وذلك لأن تقديم الظاهر – كما هو معروف – يترتب عليه الفصل في موضع يمكن فيه الاتصال ، وهذا لا يجوز .

وبالرغم من ذلك فإنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الأصل من معمولي " أعطى " ونظائره ؛ وذلك لأسباب منها :

أولاً – حصر الأول ، نحو : ما أعطيت درهماً إلا زيداً ، وإنما أعطيت درهماً زيداً لأن تقديم المحصور – كما سبق القول – يوقع في لبس ، فيبدو المحصور غيره

ثانياً – إذا اتصل بالأول ضمير يعود على الثاني ، نحو : أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه ؛ فلا يجوز تقديم صاحبه – وإن كان فاعلاً في المعنى – فلا يقال : أعطيت صاحبَه الدرهمَ ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة [١١٢]

من خلال العرض السابق يتبين أن هناك أسباباً توجب تقديم ما هو فاعل في المعنى من معمولي "أعطى" وأخواته ، كما أن هناك أسباباً أخرى توجب تأخير ما هو فاعل في المعنى.

وما خلا من الموجب والمانع جاز بقاؤه على الأصل ، وجاز خروجه عنه [١١٣]

والملاحظ أن التقديم الواجب يتطلب أسباباً وجودية ، كما أن التأخير الواجب مثله كذلك ، أما الجواز فيتطلب سبباً عدمياً ، وهو الخلو مما يوجب التقديم أو التأخير

(١٣) أثر الخلو في حذف عامل المفعول المطلق

المفعول المطلق هو المصدر، المنتصب : توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو عدده نحو: ضربتُ ضرباً ، وسرت سيرَ زيد ، وضربت ضربتين[١١٤]

---

١١١ – توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٧١

١١٢ – شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٣ ، ١٥٤، وينظر ، الأصول لابن السراج ١ / ١٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٩ ، والأشموني ٢ / ١٠٩

١١٣ – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٧١

١١٤ – شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٧ : ١٨٣، وينظر ، الأصول لابن السراج ١ / ١٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٩ ، والأشموني ٢ / ١٠٩

هذا ، وعامل المفعول المطلق يحذف وجوباً في عدة مواضع[١١٥]

والمدقق في هذه المواضع يدرك أن للخلو أثراً في واحد منها .

فيحذف عامل المفعول المطلق وجوباً إذا قُصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله في المعنى ، نحو : لزيدٌ صوتٌ صوتَ حمار ، فصوتَ حمار مصدر تشبيهي ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : يصوت صوتَ حمار ، وقبله جملة ، وهي : لزيدٌ صوتٌ ، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو " زيد "[١١٦]

قال سيبويه: "هذا بابُ ما يَنتصب فيه المصدر المشبه على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك : مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى ... فإنما ينتصب هذا ؛ لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم تُرد أن تجعلَ الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ، ولكنك لمَّا قلتَ : له صوتٌ عُلم أنه قد كان ثَمَّ عمل ، فصار قولك : له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت فحملتَ الثاني على الأول "[١١٧]

فالحذف في هذا الموضع يقتضي اشتمال الجملة السابقة للمصدر على فاعله في المعنى ، فلو كانت الجملة السابقة خالية من فاعله في المعنى وجب الرفع ، نحو : هذا بكاءٌ بكاءُ

---

١١٥ – من مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوباً :

١ – إذا وقع بدلاً من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي والدعاء ، نحو : قياماً لا قعوداً ، وسقياً لك .

٢ – إذا وقع بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو : أتوانياً وقد علاك المشيب .

٣ – إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه نحو قوله تعالى : " فشدوا الوثاق فإما منّاً بعد وإما فداء "

٤ – إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين ، أي : أخبر به عنه ، وكان المصدر مكرراً أو محصوراً ، فمثال المكرر : زيد سيراً ، ومثال المحصور : ما زيد إلا سيراً .

٥ – إذا كان المصدر مؤكداً لنفسه ، وهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو : له عليَّ ألف عرفاً ، أو مؤكداً لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره ، نحو : أنت ابني حقاً.

(شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٧ : ١٨٣)

١١٦ – ينظر، الهمع ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

١١٧ – الكتاب ١/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، وينظر ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤١٧ ، والمساعد ١/ ٤٧٥ ، ٤٧٦

الثكلى ، وهذا صوتٌ صوتُ حمار[١١٨]

قال سيبويه – مشيراً إلى خلو الجملة السابقة للمصدر من فاعل في المعنى – : " ومن ذلك عليه نوحٌ نوحُ الحمام على غير صفة ؛ لأن الهاء التي في " عليه " ليست بفاعل ، كما أنك إذا قلت : فيها رجلٌ ، فالهاء ليست بفاعلٍ فعلَ بالرجل شيئاً، فلمَّا جاء على مثال الأسماء كان الرفع الوجه"[١١٩]

والرفع في المعرفة والنكرة على الإتباع بدلاً فيهما ، ونعتاً في النكرة ، وعلى الخبرية بتقدير المبتدأ فيهما[١٢٠]

وعلى هذا يكون خلو الجملة السابقة للمصدر من فاعله سبباً في خروج الأسلوب من باب المفعول المطلق ، والدخول به في باب الابتداء أو التوابع .

(١٤) أثر الخلو في الحال

تنقسم الحال باعتبار اللفظ إلى ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة ، وشبه جملة.

فالحال المفرد هو ما ليس بجملة ولا شبه جملة سواء أكان مفرداً حقيقة أم مثنى أم مجموعاً، نحو : جاء الطالب ضاحكاً ، وجاء الطالبان ضاحكين ، وجاء الطلاب ضاحكين[١٢١]

والحال شبه الجملة هو ما كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : جاء زيدٌ عندك ، أو في الدار[١٢٢]

وأما الحال الجملة فهي ما كانت اسمية أو فعلية ، نحو : جاء زيدٌ يدُه على رأسه وجاء زيدٌ يضحكُ [١٢٣]

وقد اشترط النحويون في الجملة الواقعة حالاً قيوداً – للخلو أثر فيها – ، منها :

أولاً – أن تكون الجملة خبرية أي: محتملة للصدق والكذب ، وجوز الفراء وقوع الأمر

---

[١١٨] – ينظر، التصريح ١/ ٣٢٣

[١١٩] – الكتاب ١ / ٣٦٥

[١٢٠] – الهمع ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧

[١٢١] – ينظر، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٨ : ٢٨١

[١٢٢] – المصدر السابق ٢ / ٢٧٨ : ٢٨١

[١٢٣] – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨١

ونحوه حالاً ، فيقال : تركت عبد الله قمْ إليه ، وتركت عبد الله غفر الله له ، على تقدير الحال ، وغير الفراء يتأول ما ورد من ذلك[١٢٤]

ثانياً – أن تكون خالية من دليل استقبال ؛ فراراً من التناقض ، ولذا اشترط فيها أن تكون خالية من علامة تدل على الاستقبال كالسين ، وسوف ، ولن ، وأداة الشرط وغيرها مما يدل على الاستقبال[١٢٥]

كذلك فإن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال.

وقد غلط من أعرب «سيهدين» من قوله تعالى: " إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ " [١٢٦] حالا، وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر، وأما من جهة المعنى فلأنه صير معنى الآية : سأذهب مهدياً، فصرف التنفيس إلى الذهاب وهو في الآية للهداية .

وأما قولهم : لأضربنه إن ذهب وإن مكث ، فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالاً وإن كانت مصدرة بدليل استقبال هو "إن" ؛لأن المعنى لأضربنه على كل حال ؛ إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

ثالثاً – أن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها؛ ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، فيتحقق الغرض من مجيء الحال جملة ، ولولا الرابط لكانت الجملتان – الاسمية والفعلية – منفصلتين لا صلة بينهما ، والكلام مفككاً[١٢٧]

والرابط قد يكون الواو فقط ، وتسمى " واو الحال " نحو : جئت والشمسُ طالعةٌ أو الضمير فقط ، نحو : جاء الطالب يضحك ، أو الواو والضمير معاً ، نحو : جاء زيد وهو ضاحك[١٢٨]

هذا ، والجملة الحالية يتعين ربطها بالضمير إذا كانت فعلية مصدرة بمضارع مثبت خالٍ من " قد " ، نحو : جاء زيد يضحك ، فـ " يضحك " جملة حالية مشتملة على ضمير عائد

---

١٢٤ – ينظر ، المساعد ٢ / ٤٣

١٢٥ – الهمع ٤ / ٤٢ ، ٤٣ ، وينظر، التصريح ١ / ٣٩٠ ، والأشموني ٢ / ١٨٧

١٢٦ – سورة الصافات : من الآية ٩٩

١٢٧ – ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٣٤

١٢٨ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٨

على صاحب الحال ، وخالية من الواو[١٢٩]

وإنما اشتملت الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت مجرد من " قد " على ضمير ، وخلت من الواو ؛ لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم ، إذ لا يقال : جاء زيد وضاحكاً ، فكما لا تدخل الواو على المفرد ، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه ، وهو المضارع[١٣٠]

ونلحظ أن المضارع الذي يتصدر الجملة الفعلية الحالية يحتاج قيدين حتى تربط الجملة الحالية بالضمير هما: الإثبات ، والخلو من " قد " .

فإذا كان المضارع مقترناً بـ " قد " لزمته الواو ، نحو قوله تعالى" يا قوم لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم"[١٣١]

فإذا جاءت الجملة المصدرة بالمضارع المثبت المجرد من " قد " مقترنة بالواو ، فليست الجملة حينئذ فعلية ؛ بل ينوى بعد الواو مبتدأ ، ويجعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ ، فتصير الجملة الحالية اسمية ، كقولهم : قمت وأصك عنه ، أي : وأنا أصك[١٣٢]

ومنه قول الشاعر:

فلمَّا خشيتُ أظافيرهم نجوتُ وأرهنهم مالكاً[١٣٣]

والتقدير : وأنا أرهنهم ، على جعل الجملة الفعلية خبراً لمبتدأ محذوف[١٣٤]

وعلى هذا فإن خلو المضارع المثبت من " قد " يوجب الربط بالضمير ، وتأويل ما ورد

---

[١٢٩] – شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١ / ٤٢١ ، وينظر ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٢٢١

[١٣٠] – شرح ابن طولون ١ / ٤٢١ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٣٤

[١٣١] – سورة الصف . من الآية (٥)

[١٣٢] – توضيح المقاصد والمسالك١ / ٣٣٤ ، وينظر، شرح ابن الناظم٣٣٧

[١٣٣] – البيت من المتقارب ، وهو لعبد الله بن همام السلولي في الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٥ ، وخزانة الأدب ٩ / ٣٦ ، والدرر ٤ / ١٥ ، ولهمام بن مرة في تاج العروس (رهن) ، وبلا نسبة في رصف المباني ٤٢٠ ، والمقرب ١ / ١٥٥ ، والهمع ١ / ٢٤٦ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ .

[١٣٤] – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٩

مخالفاً لذلك ، واقترانه بـــ " قد " يوجب الربط بالواو[١٣٥]

والملاحظ لما سبق يدرك أن الخلو له أثر في الجملة الحالية من ناحية منع اقترانها بمـــا يدل على الاستقبال ؛ فراراً من التناقض ، كما أن له أثراً في تحديد نوع الرابط المطلـــوب وجوده في الجملة الحالية .

(١٥) أثر الخلو في الإضافة

الإضافة تتكون من جزأين : أحدهما يسمى " مضافاً " ، والآخر يسمي " مضـــافاً إليـــه " ، ويكتسب المضاف من المضاف إليه أموراً متعددة كـــالتعريف والتخصـــيص والتـــذكير ، والتأنيث ، وغيرها.

ومن هذه الأمور التي يكتسبها المضاف – ذات الصلة بالخلو – إزالة القبح أو التجوز ، نحو : مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ ، فإن "الوجه" إن رفع قبح الكلام ؛ لخلو الصفة لفظـــاً عن ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجـــوز بـــإجراء الوصـــف القاصـــر مجـــرى المتعدي[١٣٦]

ولذا كان للإضافة دور في رفع القبح وإزالته ، وهذا مرتبط بحال الرفع ؛ والـــذي يـــؤدي إلى قبح الكلام على هذا الوجه خلو الصفة المشبهة – لفظاً – عن ضمير الموصوف.

(١٦) أثر الخلو في المصدر واسمه

للخلو أثر في التفريق بين المصدر واسمه ، وهذا الأثر يبدو في التكوين اللفظي لهما.

فالمصدر الصريح (أو العام) هو الاسم الذي يدل – في الغالب – على الحـــدث المجـــرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التي يشتمل عليها الفعل الماضـــي المـــأخوذ منه، وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة في أوله ، وهي التي يبتدئ بها " المصدر الميمي " إلا إذا كانت للمفاعلة ، ودون أن يخـــتم بالیـــاء المشددة تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يُختم بهما المصدر الصناعي[١٣٧].

ويبدو من تعريف المصدر أنه يتضمن أمرين معاً :

أحدهما ، يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر ، يتعلق بصيغته اللفظية .

---

١٣٥ – ينظر، الكتاب ١ / ٩٠ ، والمساعد ٢ / ٤٤ ، والأشموني ٢ / ١٨٧

١٣٦ – مغني اللبيب ٢ / ٥٨٨ ، ٥٨٩

١٣٧ – ينظر ، الهمع ٥ / ٧٧ ، ٧٨

أمَّا من ناحية دلالته المعنوية فإنه يدل – في الغالب – على مجرد الحدث أي : يدل على أمر معنوي محض ، لا صلة له بزمان ، ولا مكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، ولا تأنيث ، ولا بإفراد أو تثنية أو جمع، أو غيره إلا إذا كان دالاً على "مرة" أو " هيئة ".

وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي ، أو على أكثر منها ، ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف إلا مع تعويض[١٣٨]

ومعنى هذا أن المصدر قد يشتمل على حروف فعله فقط دون زيادة أو نقص ، نحو : ضَرَبَ : ضَرْبٌ ، وفهِمَ : فَهْمٌ.

وقد يزيد على حروف فعله نحو : أخرجَ : إخراج ، وأكرمَ : إكرام.

وقد ينقص عنها مع تعويض ، نحو : أقام إقامة ، وأبان إبانة[١٣٩]

فالخلو من حروف الفعل في المصدر لا يكون إلا إذا كان هناك تعويض عن ذلك المحذوف ، فأما الخلو من حروف الفعل مع عدم التعويض عنها فإنه لا يكون من قبل المصدر بل يعد اسماً له.

فاسم المصدر ما دل على معنى المصدر ، وخالفه بخلوه – لفظاً وتقديراً دون عوض – من بعض ما في فعله ، نحو : توضأ وضوءاً ، وتكلَّم كلاماً ، فالكلام والوضوء اسمان للمصدر ؛ لخلوهما لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعلهما[١٤٠]

ويبدو من تعريف اسم المصدر أن الخلو من حروف الفعل فيه متوقف على أمرين :

أحدهما – أن يكون الخلو لفظاً وتقديراً .

والآخر – ألا يكون هناك تعويض عن المحذوف .

والاحتراز بالخلو التقديري يُخرج نحو : قاتل قِتالاً ، فإنه مصدر لا اسم مصدر ؛ إذ لم يخلُ تقديراً ؛ لأن أصله : قِيتالاً ، فالمدة مقدرة وقد تثبت لفظاً[١٤١]

فالحذف في مثل هذا الموضع للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً في بعض اللهجات واللغات ، فالألف في " قاتلَ " قلبت ياء في المصدر ؛ لكسر ما قبلها ، ثم حذفت

---

[١٣٨] – ينظر ، شرح الرضي ٢ / ١٩٨ ، وشرح شذور الذهب ٤١٠

[١٣٩] – ينظر ، شرح الأشموني ٢ / ٢٨٨

[١٤٠] – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٩ ، وينظر ، شرح ابن طولون ١ / ٤٩٠ ، ٤٩١

[١٤١] – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٩

تخفيفاً ، ومن العرب مَنْ كان يظهرها.

والاحتراز بالخلو من التعويض عن المحذوف يُخرج نحو : عدة فإنه مصدر مع خلوه من الواو ؛ لأن التاء عوض منه ، ومن نحو : كلَّم تكليماً ؛ فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف ؛ لأن التاء عوض منه[١٤٢]

وهذا يدل على أنه ليس كل خلو من حروف الفعل يُخرج الصيغة عن المصدرية إلى اسمها؛ إذ الخلو الذي يؤدي إلى هذا هو الخلو اللفظي والتقديري من بعض حروف الفعل، وما عدا هذا من أنواع الخلو الأخرى فليس لها أثر في إبعاد الصيغة عن المصدرية .

(١٧) أثر الخلو في اسم الفاعل

اسم الفاعل واحد من الأمور التي تجري مجرى الفعل في العمل ، وفي التعدي واللزوم ، غير أن الخلو من " أل " فيه أو الاقتران بها له أثر في إعماله إعمال الفعل.

(أ) فاسم الفاعل الخالي من " أل " – أو المجرد منها كما هو شائع – يرفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً ، أو ضميراً بارزاً ، ويعمل كذلك في بقية المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً ولا مفعولاً به.

ومعنى هذا أن الخلو من " أل " لا أثر له في إعمال اسم الفاعل ما دام معموله فاعلاً مستتراً أو ضميراً بارزاً ، كما لا أثر له في إعمال اسم الفاعل في بقية المعمولات بشرط ألا تكون فاعلاً ظاهراً أو مفعولاً به.

أما إذا كان المعمول فاعلاً ظاهراً أو مفعولاً منصوباً فاسم الفاعل الخالي من " أل " لا يعمل فيهما إلا بقيود منها :

(١) أن يكون مكبراً .

(٢) أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال .

(٣) أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام ، أو نداء ، أو مبتدأ ، أو موصوف

(٤) ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل أجنبي[١٤٣]

وإنما اشترط النحاة في اسم الفاعل الخالي من " أل " هذه الشروط ؛ لأنها تقربه من

---

[١٤٢] – المصدر السابق ٢ / ٩

[١٤٣] – ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٧ ، ٢٢٦٨ ، وينظر، توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٦ ، ١٧

الفعل، وتبعده من الاسمية المحضة ، ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذي بمعناه.
فإن لم يكن اسم الفاعل الخالي من " أل " مستوفياً للشروط السابقة لم يرفع فاعلاً ظاهراً ، ولم ينصب مفعولاً به ؛ لأن انتفاء هذه الشروط يؤدي إلى ابتعاده عن الشبه بالفعل المضارع ، فلا يجري مجراه في الإعمال(١٤٤)

(ب) أما اسم الفاعل المقترن بـ " أل " فإنه يعمل مطلقاً بغير تقيد بزمن معين ، ولا بشرط من الشروط السابقة ؛ وذلك لأنه مع فاعله يكون صلة لـ " أل " الموصولة ، فهو بمنزلة الفعل ، والفعل يعمل ماضيا وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلته ، وحلَّ محله ، فقد وقع موقعاً يجب تأويله فيه بالفعل ، وهذا مذهب الجمهور(١٤٥)

وذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل ، وأن " أل " فيه ليست موصولة ، بل هي مُعرفة كما في " الغلام " و " الرجل " ، وأن ما انتصب بعده ليس مفعولاً ، بل هو منتصب على التشبيه بالمفعول به(١٤٦)

وذهب قوم – منهم الرماني – إلى أن اسم الفاعل المحلى بـ " أل " لا يعمل حالاً ولا مستقبلاً ، وإنما يعمل ماضياً(١٤٧)

ويرى ابن أبي الربيع أن المحلى بـ " أل " يعمل مطلقاً ، ولا يشترط فيه إلاَّ ألاَّ يُصغَّر ، فلا يقال : هذا الضويرب زيداً ؛ لأن التصغير يقرب من الاسم ، والعمل إنما يكون بملاحظة الفعل(١٤٨)

ويترتب على رأي ابن أبي الربيع بطلان عمل اسم الفاعل المحلى بـ " أل " بالتصغير فيكون كالخالي منها ، ويعمل مع الوصف ولا يعمل مع التصغير ؛ وإنما فرَّق بينهما ؛ لأن اسم الفاعل المحلى بـ " أل " لا يوصف إلا بعد العمل ، والتصغير يكون في اسم الفاعل

---

١٤٤ – ينظر ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٩٤ ، وحاشية الخضري ٢ / ٦٠

١٤٥ – الأشموني ٢/ ٢١٩ ، وينظر ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٢٩ ، والهمع ٥ / ٨٢

١٤٦ – ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٢ ، ٢٢٧٣ ، وينظر، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٥

١٤٧ – المساعد ٢ / ١٩٨ ، وينظر، شرح ابن طولون ١ / ٤٩٥ :٤٩٧ ،

١٤٨ – البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ١٠٠١

قبل العمل ؛ ولذا كان التصغير مبطلاً – عند أبي الربيع – في المحلى بـ " أل " والخالي منها[١٤٩]

والمشهور أن اسم الفاعل المحلى بـ " أل " يعمل مطلقاً بلا قيد ، فلا أثر للتصغير أو غيره في هذا الإعمال ؛ لأنه وقع موقعاً يجب التأويل فيه بالفعل[١٥٠]

ويمكن الخروج مما سبق بالآتي :

أولاً – أنه لا أثر للخلو من " أل " في اسم الفاعل إذا كان المعمول غير فاعل ظاهر ، او مفعول به منصوب .

ثانياً – إذا عمل اسم الفاعل الخالي من " أل " في الفاعل الظاهر أو المفعول به المنصوب احتاج إلى توافر عدة شروط – سبق النص عليها – ، وعدم توافر تلك الشروط يبطل إعمال اسم الفاعل ؛ لأن انتفاءها يبعده عن الشبه بالفعل ، وهو إنما عمل لشبهه به .

ثالثاً – اسم الفاعل المقترن بـ " أل " يعمل مطلقاً بلا قيد خلافاً لابن أبي الربيع الذي اشترط عدم التصغير.

رابعاً – المشهور احتياج اسم الفاعل الخالي من " أل " إلى قيود معينة حتى يعمل عمل فعله ، أما المقترن بـ " أل " فلا حاجة له بتلك القيود ؛ إذ يعمل بلا قيد أو شرط[١٥١]

(١٨) أثر الخلو في صيغ المبالغة

صيغ المبالغة عبارة عن خمس صيغ قياسية محولة من صيغة " فاعل " ، وهي صيغة اسم الفاعل الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف ؛ لإفادة معنى الكثرة والمبالغة الصريحة في فعلها[١٥٢]

وهذه الصيغ هي : فَعول ، وفعَّال ، ومِفعال ، وفَعيل ، وفَعِل[١٥٣]

---

١٤٩ – المصدر السابق ٢ / ١٠٠١

١٥٠ – شرح الأشموني ٢ / ٢١٩

١٥١ – ينظر ، الكتاب ٣ / ٤٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٩، ١٠٠ ، وشفاء العليل ٢/ ٦٢٣

١٥٢ – شرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥ ، وينظر ، حاشية الخضري ٢ / ٦١

١٥٣ – شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، وينظر، المساعد ٢ / ١٩٣ ، والهمع ٥ / ٨٨ ، ٨٩

وهذه الصيغ تتفاوت في المبالغة ، فـ " فَعول " لمن كثر منه الفعل ، نحو : ضَروب ، و" فعَّال " لمن صار له الضرب كالصناعة ، و" مِفعال " لمن صار له كالآلة ، و" فَعيل " لمن صار له كالعطية ، والطبيعة ، و"فَعِل " لمن صار له كالعاهة(١٥٤)

والمتأمل لهذه الألفاظ التي تدل على الكثرة يجدها تختزن المعنى الكثير في اللفظ القليل ، وهذا هو الإيجاز ، وهو ضرب من ضروب البلاغة ؛ ولعل هذا يفسر لنا كثرة صيغ المبالغة في القرآن الكريم .

وصيغ المبالغة لا تجري في حركاتها وسكناتها على حركات وسكنات مضارعها بالرغم من اشتمالها على حروف فعله ، ولهذا كانت في عملها محمولة على اسم الفاعل لا على الفعل (١٥٥)

وهذا يفسر خضوع تلك الصيغ في إعمالها لكل القيود التي يجب توافرها في اسم الفاعل الخالي من " أل " ، والمحلى بها ، كما أنها مثله تتأثر بكل الأمور التي تؤدي إلى إبطال عمله ؛ إذ هي محمولة عليه ، وتتأثر بما يتأثر به ؛ بل يكون فيها الإبطال أشد ؛ لأنها تمثل الدرجة الثالثة في الإعمال بعد الفعل واسم الفاعل(١٥٦)

وهذا بخلاف ما ذهب إليه ابن طاهر ، وتلميذه ابن خروف من جواز إعمالها ماضية ، وإن خلت من " أل " ،وإن كانا لا يقولان بإعمال اسم الفاعل العاري من " أل " إذا كان ماضياً(١٥٧)

وهذه المثل الخمسة المحولة من اسم الفاعل ؛ لإفادة المبالغة ورد خلو بعضها من معنى " المبالغة " ، مقتصرة في دلالتها المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه ، ؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية(١٥٨) مثل هذا كلمة " فخور " في قوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا "(١٥٩)

---

١٥٤ – ارتشاف الضرب ٤ / ٢٢٨١

١٥٥ – شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧١:٧٣ ، وينظر أوضح المسالك ٣ / ٢٢٤

١٥٦ – البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ١٠٥٦ ، وينظر الكتاب ١ / ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ ، والمقرب ١ / ١٢٨

١٥٧ – ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٥

١٥٨ – ينظر حاشية الصبان ٢ / ٤٤٩ ، ٤٥٠

١٥٩ – سورة النساء : من الآية (٣٦)

فليس المراد هنا كثرة الفخر ؛ لأن الله – سبحانه – يكره صاحب الفخر بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته[١٦٠]

والخلو هنا في صيغ المبالغة – كما هو ملاحظ – خلو معنوي

إذ يتم خلو صيغة المبالغة من معناها ، فتصير دلالتها كدلالة اسم الفاعل الذي حوّلت منه.

وهذا بخلاف الخلو من " أل " فإنه خلو لفظي .

فكأن صيغ المبالغة جمعت بين الخلو اللفظي عند تجريدها من " أل " ، وبين الخلو المعنوي عند تجريدها من معنى المبالغة .

(١٩) أثر الخلو في اسم المفعول

اسم المفعول واحد من الأمور التي تعمل عمل الفعل ، غير أنه لمّا كان مشتقاً من مصدر الفعل المبني للمجهول عمل عمله ، فرفع " نائب فاعل " .

وللخلو أثر في اسم المفعول من ثلاث نواحٍ :

الأولى – من ناحية الإعمال والإبطال

والثانية – من ناحية تحويله إلى صفة مشبهة

والثالثة – من ناحية صوغه من الفعل اللازم .

(أ) أمّا من ناحية الإعمال والإبطال فإن اسم المفعول يجري عليه ما يجري على اسم الفاعل من الاقتران بـ " أل " ، أو الخلو منها ، ومن الشروط اللازمة لعمله[١٦١]

فإن كان اسم المفعول مقترناً بـ " أل " عمل مطلقاً بغير اشتراط شيء.

وإن كان خالياً منها وجب تحقق كل الشروط التي يجب توافرها في اسم الفاعل ، وفي مقدمتها : الاعتماد ، والتكبير ، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال[١٦٢]

فإن تحققت هذه الشروط عمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول ، فيرفع نائب

---

١٦٠ – ينظر ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٥١ ، ومعاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس ٢ / ٨٥

١٦١ – الهمع ٥ / ٩٠ ، وينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٤، ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٨

١٦٢ – ابن الناظم ٤٣٣ ، وينظر ، المساعد ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والأشموني ٢ / ٢٢٩

فاعل ، نحو : زيدٌ مضروبٌ أبوه ، فـ " أبوه " نائب فاعل مرفوع باسم المفعول " مضروب " كما يرفعه الفعل إذا قيل : زيدٌ ضُربَ أبوه[١٦٣]

وإن عدمت تلك الشروط بطل إعمال اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول .

ونلحظ من خلال هذه الجزئية أمرين :

أحدهما – أن الخلو في اسم المفعول خلو لفظي لا معنوي .

والآخر – أن الخلو يتطلب قيوداً في اسم المفعول حتى يعمل عمل فعله ، بينما في حال الاقتران بـ " أل " لا يحتاج تلك القيود[١٦٤]

(ب) وأما من ناحية الصياغة فإن اسم المفعول عند صوغه من الفعل المتعدي لا يحتاج واسطة ، أما إذا كان الفعل الذي يصاغ منه لازماً فإنه لا يأتي منه إلا بواسطة ، والواسطة قد تكون ظرفاً ، وقد تكون جاراً ومجروراً ، وقد تكون مصدرا[١٦٥]

يقال في اسم المفعول من : فَرِح ، وجلَس ، ودخل وانطلق :

النجاح مفروحٌ به، والكرسي مجلوسٌ عليه، والباب مدخولٌ منه، والسيارة مُنطلقٌ بها[١٦٦]

وإنما لم يحتج اسم المفعول إلى واسطة عند صوغه من الفعل المتعدي ؛ لأنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وهو عند صوغه من الفعل المتعدي يحمل ضميراً مستتراً ينوب عن الفاعل .

أما الفعل اللازم فعند صوغ اسم المفعول منه لا يتحمل ضميراً ينوب عن الفاعل فلا يقال: زيدٌ مذهوبٌ ، ولا البابُ مدخولٌ ، ولا النجاحُ مفروحٌ ؛ لأنه فارغ من الضمير .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة للواسطة للقيام بدور نائب الفاعل ، فالجار والمجرور ، والظرف ، والمصدر هي نائب فاعل لاسم المفعول ؛ ولا يمكن خلوه منها ؛ إذ المسند لا بد له من المسند إليه[١٦٧]

---

[١٦٣] – شفاء العليل ٢ / ٦٣١ ، وينظر ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٧

[١٦٤] – ينظر شرح ابن عقيل ٣ / ١٢١

[١٦٥] – التصريح ٣ / ٣٣٩ ، وينظر ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٩

[١٦٦] – شرح الكافية الشافية ٤ /٢٢٩

[١٦٧] – شرح الشافية للرضي ٣ / ٤٢٨ ، وينظر ، الواسطة دراسة نحوية وصرفية ، وهو بحث قمت بإعداده ونشره في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد العاشر .

ويفهم من هذا أن مخافة الخلو من المسند إليه هي التي دعت إلى اللجوء إلى الواسطة عند صوغ اسم المفعول من الفعل اللازم .

(ج) وأما من ناحية تحويل اسم المفعول إلى صفة مشبهة فالتحويل في هذا الموضع يتطلب الآتي :

أولاً : أن يظل اسم المفعول على صورته اللفظية الأصلية لا الصيغة التي يحول إليها ، أي : يتطلب التحويل في المعنى دون اللفظ .

ثانياً : أن يكون فعله – في أصله – متعدياً إلى مفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة (الرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول به ، والجر على الإضافة)[١٦٨]

ويفهم من هذين المتطلبين الآتي :

أولاً : أن التحويل في هذا الموضع تحويل معنوي في المقام الأول ؛ لأن صيغة اسم المفعول تبقى كما هي .

ثانياً : أنه لا يصح تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة إذا لم يكن فعله متعدياً إلى واحد . فلا يصح تحويل اسم المفعول من الفعل اللازم إلى الصفة المشبهة ؛ وذلك لخلوه من السببي الذي يجعله صالحاً للانتقال إلى الصفة المشبهة [١٦٩]

وعلى هذا يكون الخلو قد أدى دوراً مؤثراً في اسم المفعول سواء من ناحية إعماله وإهماله، أو من ناحية صوغه من الفعل اللازم ، أو من ناحية تحويله إلى صفة مشبهة.

(٢٠) أثر الخلو في الصفة المشبهة

للخلو أثر في الصفة المشبهة من ناحية الأوجه الجائزة في معمولها، فالصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر في معمولها (أو السببي) . فالرفع على اعتبار كون السببي فاعلاً لها ، والنصب على التشبيه بالمفعول به – إن كان هذا المعمول (أو السببي) نكرة أو معرفة ، أو منصوباً على التمييز – إن كان نكرة – ، والجر على الإضافة[١٧٠]

---

١٦٨ – شرح ابن عقيل ٣ / ١٢٢ ، وينظر، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ٩٩٧

١٦٩ – الهمع ٥ / ٩٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣

١٧٠ – توضيح المقاصد والمسالك٢ / ٣٦ :٣٩

ولا فرق بين هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة بـ " أل " أو مجردة منها ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقروناً بها أو مجرداً منها ، إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرب تمييزاً[١٧١]

وللصفة المشبهة مع معمولها ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب اثنين (وهما حالتا اقترانها بـ " أل " وعدمه) في ثلاثة (وهي وجوه عملها في السببي : الرفع ، والنصب ، والجر) تبلغ ست صور ، ثم ضرب الست المذكورة في أحوال المعمول الستة ، وهي تجريده ، واقترانه بـ " أل " ، وإضافته للأربعة المشار إليها ، فتبلغ ما ذكر[١٧٢]

وهذه الصور جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه " أل " إلى الخالي منها ، ويشمل الممنوع من الإضافة الصور الآتية :

أولاً – أن تكون الصفة مقرونة بـ " أل " والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالي منها ، نحو : خالدُ النبيلُ خلقهِ.

ثانياً – أن تكون الصفة مقرونة بـ " أل " والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالي منها ، نحو : خالد النبيلُ خلق والدهِ .

ثالثاً – أن تكون الصفة مقرونة بـ " أل " ، والمعمول مجرد منها مضاف إلى الخالي من " أل " والإضافة ، نحو : هذا الحسنُ وجهِ أبٍ .

رابعاً – أن تكون الصفة مقرونة بـ " أل " والمعمول مجرد منها ، خالٍ من " أل " والإضافة ، نحو : هذا النبيلُ خلق ، وهذا الحسنُ وجهٍ[١٧٣]

وإنما امتنعت الإضافة في هذه الصور الأربع ؛ لأنه – كما هو مقرر في الإضافة – لا يجوز إضافة الصفة المشبهة بـ " أل " إلى الخالي منها ، ومن إضافة لما فيه " أل "[١٧٤]

---

[١٧١] – ينظر، همع الهوامع ٥ / ٩٥ :٩٩

[١٧٢] – الهمع ٥ / ٩٥ : ٩٩ ، وينظر، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٣ ، والمساعد ٢ / ٢١٦ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٣٨

[١٧٣] – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٣٦ : ٣٩ ، وينظر ، شرح ابن طولون ٢ / ٢٠ : ٢٢

[١٧٤] – همع الهوامع ٥ / ٩٥ : ٩٩

(٢١) أثر الخلو في اسم التفضيل

ينقسم اسم التفضيل باعتبار اللفظ إلى ثلاثة أقسام :

الأول – مجرد من " أل " والإضافة .

الثاني – مقترن بـ " أل "

الثالث – مضاف[١٧٥]

فأما القسم الأول – المجرد من " أل " والإضافة– فله حكمان :

أحدهما – التزام الإفراد والتذكير

والآخر – وجوب دخول " مِنْ " جارة للمفضل عليه[١٧٦]

نحو : زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وزينب أفضل من هند ، والزينبان أفضل من هند ، والزينبات أفضل من هند[١٧٧]

وأما القسم الثاني – المحلى بـ " أل "– فله حكمان :

أحدهما – أن يكون مطابقاً لصاحبه في الإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث.

والآخر – عدم مجيء "مِنْ " جارة للمفضل عليه ؛ لأن المفضل عليه لا يذكر في هذا القسم ؛ إذ تُغني عنه " أل " ؛ لأنها للعهد ، والتي للعهد تشير إلى شيء معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعيينه يشعر بالمفضول ، ولهذا قالوا : لا تكون " أل " في " أفعل " التفضيل إلا للعهد ؛ لئلا يُعرى من المفضول[١٧٨]

نحو : زيدٌ الأفضلُ ، والزيدانِ الأفضلانِ ، والزيدون الأفضلون ، وزينب الفضلى ، والزينبان الفضليان ، والزينبات الفضليات[١٧٩]

---

١٧٥ – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٧٧

١٧٦ – ينظر، شرح ابن عقيل ٣ /١٧٦ ، ١٧٧

١٧٧) ينظر، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٣٢ ، والهمع ٥ / ١١٠ ، ١١١

١٧٨ – ينظر، الهمع ٥ / ١١٢

١٧٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٠ ، وينظر ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٣٥ ، والتصريح ٢ / ١٠٤ ، والأشموني ٣ / ٤٧

وأما القسم الثالث – المضاف

فإما أن يضاف لنكرة ، وإما أن يضاف لمعرفة :

فإن كانت إضافته لنكرة وجب حكمان :

أحدهما – إفراده وتذكيره كالمجرد .

والآخر – مطابقة المضاف إليه لصاحب " أفعل " التفضيل في التذكير والتأنيث ، والإفراد وفروعه ، وفي جنسه أيضاً ، نحو : زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وزينب أفضل فتاة ، والزينبان أفضل فتاتين ، والزينبات أفضل فتيات[١٨٠]

على أنه ينبغي ملاحظة أن اسم التفضيل المضاف لنكرة ، تمتنع معه " مِنْ " الجارة للمفضول ، كما يكون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل [١٨١]

أما إذا كانت إضافته لمعرفة جاز فيه – من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما – المطابقة وعدمها بشرط أن يكون الغرض من " أفعل " التفضيل باقياً[١٨٢]

فمثال المطابقة : زيد أفضل القوم ، والزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضل القوم .

ومثال عدم المطابقة : زيد أفضل القوم ، والزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم.

ومثال المطابقة في المؤنث : زينب فضلى القوم ، والزينبان فضليا القوم ، والزينبات فضليات القوم .

ومثال عدم المطابقة : زينب أفضل القوم ، والزينبان أفضل القوم ، والزينبات أفضل القوم.

أما إذا كان الغرض الأصلي هو عدم المطابقة مطلقاً بأن يتم تجريد اسم التفضيل من معنى المفاضلة ، فتجب المطابقة ، نحو : الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان ، أي: عادلا.

وتجريد اسم التفضيل المضاف لمعرفة من معناه بحيث يخلو من المفاضلة قضية خلافية . فالذي عليه الجمهور أن " أفعل " التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا يخلو من التفضيل ألبتة ، ويكون بعض ما يضاف إليه – كما سبق القول – وتارة يفرد – وإن كانت إضافته لجمع –

---

[١٨٠] – ينظر، شفاء العليل ٢ / ٦١٦ ، والمساعد ٢ / ١٨٠ ، ١٨١

[١٨١] – ينظر، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٢٣

[١٨٢] – الهمع ٥ / ١١٠ : ١١٢

ومن ذلك قوله تعالى :" وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ "[١٨٣] ، وتارة يجمع نحو قوله تعالى : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا "[١٨٤]

وعلى رأي الجمهور يظل " أفعل " التفضيل دالاً على المفاضلة ، ولا يخلو منها أبداً .

وذهب أبو عبيدة – فيما حكاه عنه ابن الأنباري – إلى أن " أفعل " التي أصلها أن تكون للتفضيل قد تخرج إلى معنى " فاعل " و " فعيل " ، ولا يلحظ فيها معنى التفضيل [١٨٥] وقد تبع أبا عبيدة بعض المتأخرين ، وذكروا أنها تكون بمعنى اسم فاعل ،أو صفة مشبهة قال ابن مالك : " وتأويله باسم فاعل ، أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على السماع "[١٨٦]

ولم يقتصر الأمر عند هؤلاء النحاة على ما وقفوا عليه من شواهد قرآنية دليلاً على صحة خروج اسم التفضيل عن دلالته ، بل أثبتوا غيره ، فقد ورد في الشعر استعمال اسم التفضيل غير مراد به معناه ، ليؤدي معنى غير معنى التفضيل كمعنى الصفة المشبهة أو اسم الفاعل ، ومن هذا قول الشاعر :

إنَّ الذي سَمك السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ[١٨٧]

ولم يسلم النحويون لأبي عبيدة هذا الاختيار ، ورأوا أن " أفعل " التفضيل لا يخلو من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به [١٨٨]

ومن ناحية أخرى فإن " أفعل " التفضيل المجرد من " أل " والإضافة المقرون بـ " من " لا يخلو من مشاركة المفضل في المعنى – غالباً – ولو تقديراً ، فإذا قيل سيبويه أنحى من الكسائي، فالكسائي مُشاركٌ لسيبويه في النحو، وإن كان سيبويه قد زاد عليه فيه[١٨٩]

---

١٨٣ – سورة البقرة : من الآية (٩٦)

١٨٤) سورة الأنعام : من الآية (١٢٣)

١٨٥ – ينظر، المساعد ٢ / ١٧٦ ، والأشموني ٣ / ٥١

١٨٦ – شرح التسهيل ٣ / ٥٨ ، وينظر، المقتضب ٣ / ٢٤٧ ، والمساعد ٢ / ١٧٩

١٨٧ – البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ١٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٧ ، ٩٩ ، ولسان العرب ٥ / ١٢٧ (كبر) ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١ / ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٨٨ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٦ / ٣٠٧

١٨٨ – توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٨١ ، والهمع ٥ / ١١٣ ، ١١٤

١٨٩ – الهمع ٥ / ١١٤

والمراد بالتقدير : المشاركة بوجه " ما " كقولهم في البغيض " هذا أحبُّ إليّ من هذا ، وفي الشريرين: هذا خيرٌ من هذا ، وفي البغيضين : هذا أهونُ من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسنُ من هذا .

وتأويل ذلك : هذا أقلُّ بغضاً ، وأقلُّ شراً ، وأهونُ صعوبة ، وأقلُّ قبحاً[١٩٠]

ولعل المدقق في دور الخلو في " أفعل " التفضيل يدرك الآتي :

أولاً – أن الخلو له أثر في الأحكام العامة المتعلقة بكل حالة من أحواله ؛ إذ المجرد من " أل " له أحكامه التي تختلف عن المحلى بها ، أو المضاف .

ثانياً – أن " أل " في اسم التفضيل المحلى بـ " أل " لا تكون إلا للعهد؛ لأنها تُغني عن المفضل عليه الذي لا يذكر في هذا القسم ، والتي للعهد تشير إلى شيء معين تقدَّم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعيينه يُشعر بالمفضول ، ولهذا قالوا : لا تكون " أل " في " أفعل " التفضيل إلا للعهد ؛ لئلا يُعرى من المفضول – كما سبق القول – .

ثالثاً – أن خلو " أفعل " التفضيل المضاف إلى معرفة من معنى المفاضلة قضية خلافية ، فهناك مَنْ أجازها كأبي عبيدة ومَن وافقه ، وهناك مَن رفضها وتأولوا ما ذهب إليه المجيزون .

رابعاً – أن " أفعل " التفضيل المجرد من " أل " والإضافة المقرون بـ " منْ " لا يخلو من مشاركة المفضل في المعنى غالباً – ولو تقديراً – .

(٢٢) أثر الخلو في تعيين كون التابع " عطف بيان " لا " بدل "

عطف البيان ، والبدل نوعان من التوابع ، وهناك مشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل من ناحية المعنى ، الإعراب ، والقطع ، والجمود دون اللفظ[١٩١] ولذا كان كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً ، نحو : ضربت أبا عبد الله زيداً ، فـ " زيداً " يجوز فيه النصب على البدلية ، أو العطف [١٩٢] ولا ينعكس الأمر إذ البدل ليس مشروطاً فيه التعريف ، ولا التنكير ، ولا المطابقة في إفراد وتثنية وجمع[١٩٣]

---

١٩٠ – المصدر السابق ٥ / ١١٤

١٩١ – ينظر، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ١١٩، ١٢٠

١٩٢ – شرح ابن عقيل ٣ /٢٢١

١٩٣ – ينظر، ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٣

ومع هذا التشابه بين عطف البيان وبدل الكل بحيث يصح في أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير ، إلا أن هناك مواضع يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان ، ولا يصح أن يكون بدلاً.

وهذه المواضع التي امتنعت البدلية فيها وصل بها أبو حيان إلى إحدى عشرة صورة[١٩٤] غير أنني سوف أكتفي بالإشارة إلى الصور التي كان للخلو أثر في منع البدلية فيها ، فمن تلك الصور :

(١) أن يكون المنادى " أي " الموصوفة بما فيه " أل " بعدها ، وتابعه خالٍ منها ، نحو : يأيها القائدُ خالدُ ، فلو أعرب " خالد " بدلاً لكان التقدير : يأيها القائد ، يأيها خالد ، وهذا لا يصح ؛ لأن تابع " أي " في النداء لا بد أن يكون مقروناً بـ " أل " ، أو اسم إشارة له تابع مقرون بها ، فالبدلية ممتنعة في هذه الصورة ؛ لما يترتب عليها من خلو تابع " أي " من " أل " .

(٢) أن يكون اسم الإشارة – المنادى أو غير المنادى – متبوعاً بما فيه " أل " والتابع خالٍ منها ، ولا يوجد ما يغني عنها ، نحو : يا ذا الرجل غلام زيد ، أو جاء هذا الرجل زيد ، فلو أعرب " غلام " أو " زيد " بدلاً لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام زيد ، وجاء هذا الرجل جاء هذا زيد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من " أل " [١٩٥]

(٣) أن يكون التابع خالياً من " أل " والمتبوع بـ " أل " ، وقد أضيف إليه صفة بـ " أل " ، نحو : أنا الضارب الرجل زيد ، فيتعين كون " زيد " عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلاً من " الرجل " ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيلزم أن يكون التقدير : أنا الضارب زيد ، وهو لا يجوز ؛ لأن الصفة إذا كانت بـ " أل " لا تضاف إلا إلى ما فيه " أل " ، أو ما أضيف إلى ما فيه " أل " [١٩٦] .

ومن ذلك قول الشاعر:

---

[١٩٤] – ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٤ ، ١٩٤٥

[١٩٥] – الهمع ٥ / ١٩٣ ، ١٩٤

[١٩٦] – ينظر، شرح ابن عقيل ٣ / ٢٢٢

أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبه وقوعا[١٩٧]

فـ " بشر " عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلاً ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير : أنا ابن التارك بشر ؛ لأنه يؤدي إلى فساد ، وهو كون المضاف مشتقاً مقترناً بـ " أل " ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ، ولا سبيل للفرار من الفساد إلا بإعراب " بشر " عطف بيان ، لا بدلاً ؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل [١٩٨]

ومن خلال هذا العرض يتبين أن الخلو كان سبباً في منع البدلية ، وتعيين عطف البيان.

(٢٣) أثر الخلو في عطف النسق

عطف النسق هو التابع الذي يقع بينه وبين متبوعه حرف عطف[١٩٩]

ومن حروف العطف التي تتصل بالخلو حرف " الفاء " ، وهو حرف يفيد الترتيب والتعقيب[٢٠٠]

ومعنى الترتيب فيها أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه. وزعم الفراء أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه [٢٠١]

وجعل من ذلك قوله تعالى : " وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ " [٢٠٢]

---

[١٩٧] – البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد في ديوانه ٤٦٥ ، والكتاب ١ / ١٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٢ ، ٧٣ ، والتصريح ٢ / ١٣٣ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٥٣ وبلا نسبة في الأصول ١ / ١٣٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٩٦ ، والمقرب ١ / ٢٧٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١١٩٦ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٧ ، وتذكرة النحاة ١١٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٤٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٢٢ ، وشرح والأشموني ٣ / ٨٧

[١٩٨] – ينظر، أوضح المسالك ٣ / ٣٥١ ، والأشموني ٢ / ٤١٤

[١٩٩] – شرح ابن عقيل ٢٢٤

[٢٠٠] – ينظر، المساعد ٢ / ٤٤٨ ، والتصريح ٢ / ١٣٩

[٢٠١] – ينظر ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٩ ، والمغني ١ / ١٦١ ، والجني الداني ٦٢

[٢٠٢] – سورة الأعراف : من الآية (٤)

ووجه الاستشهاد بالقول الكريم العلم بأن مجيء الناس سابق للملائكة

قال سيبويه: " هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما ، فالفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءاً به"[٢٠٣]

وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فلا ترتيب ، يقال : عفا مكان كذا فمكان كذا – وإن كان عفاؤهما في وقت واحد ، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد[٢٠٤]

ومعنى التعقيب في الفاء عدم المهلة ، ويتحقق بقصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف[٢٠٥]

والفاء حرف يعطف به المفردات والجمل ، ومن خصائصها – التي تتصل بالخلو – أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ؛ لخلوه من ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون صلة ؛ لاشتماله على الضمير ، نحو : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، ولو قيل : ويغضب زيد ، أو : ثم يغضب زيد ، لم يجز ؛ لأن الفاء تدل على السببية فاستغنى بها عن الرابط[٢٠٦] ويفهم من هذا أمران :

أحدهما – أن العطف في هذا الموضع لا يصح إلا مع " الفاء " دون حرف عطف آخر ؛ لأن دلالتها على السببية عوضت خلو الجملة المعطوفة من الرابط.

والآخر – أن العطف بغير الفاء جائز في هذا الموضع بشرط وجود الرابط ، نحو : الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب ؛ فجاز العطف بالواو ؛ لاشتمال الجملة على الرابط ؛ ولذا لم يعد للفاء مزية على بقية أخواتها العاطفات[٢٠٧]

فخلو الجملة المعطوفة على الصلة من الرابط يحفظ للفاء مزيتها على أخواتها ، ووجود الرابط يفقدها تلك المزية ، ويفتح الباب للعطف لغيرها من أخواتها العاطفات. ولا يختص

---

٢٠٣ – الكتاب ١ / ٤٣٨

٢٠٤ – ينظر، المساعد ٢ / ٤٤٨ ، والتصريح ٢ / ١٣٩

٢٠٥ – ينظر، ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٥

٢٠٦ – شرح ابن عقيل ٣ / ٢٢٨ ، وينظر، الإيضاح العضدي ٩٠ ، والهمع ٥ / ٢٣٣

٢٠٧ – ينظر، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٢٧

ذلك بالعطف على الصلة ، بل يجيء مثله في العطف على كل جملة افتقرت إلى رابط كالخبر ، والحال ، والصفة[٢٠٨]

فمثال الجملة المعطوفة على الخبر قوله تعالى : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً "[٢٠٩]

ومثال الجملة المعطوفة على الحال : جاء زيد يضحك فيغضبُ أخوك .

ومثال الجملة المعطوفة على الصفة : مررت برجل يضحك فيغضب زيد[٢١٠]

فالفاء – كما هو ظاهر من الأمثلة – عطفت جملاً لا تصلح أن تكون خبراً ، ولا حالاً ، ولا نعتاً على جملة تصلح لذلك ؛ وسبب عدم الصلاحية في الصور السابقة كلها : خلو الجملة من الرابط ، ووجوده في الجملة الصالحة.

وإنما جاز ذلك ؛ لأن دلالة الفاء على السببية – كما سبق القول – عوضت خلو الجملة المعطوفة من الرابط[٢١١] .

(٢٤) أثر الخلو في تابع المنادى

المنادى على ثلاثة أقسام :

الأول – منادى مفرد ، وهو ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف .

الثاني – منادى مضاف

الثالث – منادى شبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بعطف أو عمل ، نحو : يا طالعاً جبلاً ، ويا ثلاثة وثلاثين [٢١٢]

والمنادى المفرد قد يكون علماً ، وقد يكون نكرة ، والنكرة قد تكون مقصودة ، أو غير مقصودة.

---

٢٠٨ – شرح ابن طولون ٢ / ٨٢ ، ٨٣ ، وينظر، حاشية الخضري ٢ / ٦٢ ، وحاشية الصبان ٣ / ٩٦

٢٠٩ – سورة الحج : من الآية ٦٣

٢١٠ – التصريح ٢ / ١٣٩

٢١١ – ينظر، الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي ٩٠

٢١٢ – ينظر، شرح ابن عقيل ٣ /٢٥٩ ، ٢٦٠

فإذا كان المنادى مفرداً علماً أو نكرة مقصودة بُني على ما يرفع به نحو : يا خالدُ ، ويا خالدان ، ويا خالدون ، بالبناء على الضم في المفرد ، أو بالألف في المثنى ، أو الواو في جمع المذكر السالم .

أما إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، أو نكرة غير مقصودة فإنه ينصب[٢١٣]

والمنادى قد يتبع بتابع ، غير أن حكم هذا التابع يتوقف على حال المنادى :

(أ) فإذا كان المنادى منصوب اللفظ وجوباً وتابعه نعت أو عطف بيان ، أو توكيد ، وجب نصب التابع مطلقاً ؛ مراعاة للفظ المتبوع ، نحو : يا عربياً أهلَ اللغة الواحدة أجيبوا داعي الله . ولا أثر للخلو في هذه الحالة ، فالتابع واجب النصب ، سواء أكان مقروناً بـ " أل " أم غير مقرون بها – على الرأي الراجح فيهما – مضافاً أم غير مضاف[٢١٤]

(ب) وإذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعه له عدة أحوال :

(١) إذا كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من " أل " غير مضافين وجب بناؤهما على الضم ، نحو : يا أستاذ سعدُ ، ويا سعيدُ وسعدُ ؛ وذلك لأن البدل ملاحظ فيه تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل[٢١٥]

(٢) وإذا كان التابع مضافاً مجرداً من " أل " نعتاً كان ، أو بياناً ،أو توكيداً معنوياً ، وجب نصبه ؛ إتباعاً لمحل المنادى ، نحو : يا سليمُ أخانا ، ويا تلاميذُ كلَّهم أو كلَّكم[٢١٦]

(٣) وإذا كان التابع نعتاً مضافاً مقترناً بـ " أل " ، نحو : يا سعدُ الأصيلُ ، أو الأصيل الرأي ، أو كان غير مضاف ولا مشبه به ، وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان أو معطوف نسق مقترن بـ " أل " جاز فيه وجهان :

أحدهما – الرفع ؛ إتباعاً للفظ المنادى .

---

٢١٣ – المصدر السابق ٣ / ٢٥٩

٢١٤ – ارتشاف الضرب ٤ / ٢٢٠١ ، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٧٨ ، ١٧٩ . و التصريح ٢ / ١٧٤ ، والأشموني ٣ /١٤٨

٢١٥ – ينظر ، شفاء العليل ٢ /٨١٠

٢١٦ – ينظر ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣١٥ ، والهمع ٥ / ٢٨٣ ، ٢٨٤

والآخر – النصب ؛ إتباعاً لمحل المنادى.

فيقال : يا عليّ الكريمُ الأخلاق ، أو الكريمَ الأخلاق ، ويا سليمُ الكريمُ أو الكريمَ ، ويا رجلُ سليمٌ أو سليماً ، ويا خليلُ والضيفُ أو الضيفَ ، ويا مصريون أجمعون أو أجمعين[٢١٧]

والرفع في التابع المنسوق المقترن بـ " أل" راجح عند الخليل، وسيبويه، والمازني[٢١٨]، ومرجوح عند يونس ، وعيسى ، والجرمي[٢١٩]

ومن خلال العرض السابق يبدو أن الخلو له أثر في تابع المنادى المضاف ، فإذا كان خالياً من " أل " وجب نصبه ، وإذا كان مقترناً بها جاز فيه الرفع والنصب

وكذا له أثر في التابع المنسوق فإنه يجب بناؤه على الضم إذا كان مفرداً معرفة خالياً من " أل " ، فإذا كان بـ " أل " جاز فيه وجهان : الرفع والنصب .

فالخلو من " أل "يوجب النصب في التابع المضاف ، والبناء على الضم في التابع المنسوق المفرد العلم ، والاقتران بـ " أل " يجوز الرفع والنصب.

(٢٥) أثر الخلو في المنادى المندوب

المندوب نوع من المنادى ، والنُّدبة : مصدر نَدَبَ الميت : إذا تفجع عليه ، وألحق به الغائب[٢٢٠]

ويختص من حروف النداء بحرفين :

أحدهما – " وا" ، وهي الأصل في الندبة .

والآخر – " يا " ، ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب .

وحكم المندوب هو حكم المنادى فينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، نحو : واعبدَ الله ، واضارباً عمراً .

ويبنى إذا كان مفرداً ، نحو : وا زيدُ[٢٢١]

---

٢١٧ – ينظر، الكتاب ٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٢

٢١٨ – الكتاب ٢ / ١٩٩ ، وينظر، المساعد ٢ / ٥١٤

٢١٩ – الأصول ١ / ٣٤٧ ، وينظر، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٢ ، والتصريح ٢ / ١٧٦

٢٢٠ – الهمع ٣ / ٦٦ ، وينظر ، الكتاب ٢ / ٢٢٠

٢٢١ – الهمع ٣ / ٦٦

والغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب؛ ولذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من إبهام، فلا تندب النكرة، فلا يقال : وا رجلاه[٢٢٢] ولا يندب المبهم من ضمير ، أو اسم إشارة ، أو موصول بصلة لا تُعيِّنه ، فلا يقال : وا هذاه ، ولا : وا مَنْ ذهباه ، ولا : وا إنتاه ؛ لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه ، وذلك هو المقصود بالندبة[٢٢٣]

غير أن الاسم الموصول تجوز ندبته بشرطين :

أحدهما – إذا كانت صلته تُعيِّنه ، بحيث يشتهر بها .

والآخر – الخلو من " أل " ، نحو : وا مَنْ حفر بئر زمزماه؛ لأنه في الشهرة كالعلم[٢٢٤] فإذا كانت صلته لا تُعيِّنه ، أو لم يكن خالياً من " أل " امتنعت ندبته ؛ لأن عدم تعيينه بالصلة يؤدي إلى إبهامه ، والمندوب نوع من المنادى ، والمنادى لا يقترن بـ " أل " ، فكذلك المندوب[٢٢٥]

ويفهم مما سبق أنه ليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبة إلا العلم ، وإلا المضاف إلى معرفة يكتسب منها التعريف ، وإلا الموصول – عند بعض النحاة – بشرط خلوه من "أل"، واشتهار الصلة بين المتخاطبين[٢٢٦]

(٢٦) أثر الخلو في الترخيم

الترخيم لغة : التسهيل ، يقال : صوت رخيم ، أي : ليِّن سهل.

واصطلاحاً : حذف آخر الاسم في النداء[٢٢٧]

والمرخم إما أن يكون مقترناً بتاء التأنيث أو خالياً منها:

(أ) فإن كان المرخم مقترناً بتاء التأنيث رُخِّم مطلقاً أي : بلا شرط ، علماً وغير علم ، ثلاثياً وأزيد ، والمراد بالإطلاق في المقترن بتاء التأنيث أي : بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد كالعلمية .

---

٢٢٢ – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢١١

٢٢٣ – الهمع ٣ / ٦٦ ، ٦٧ ، وينظر، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢١٦ : ٢٢٢٢

٢٢٤ – شرح ابن عقيل ٣ / ٢٨٢ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢١١

٢٢٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣

٢٢٦ – ينظر ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢١٦ :٢٢٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢١١

٢٢٧ – الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١ ، وينظر شرح ابن طولون ٢ / ١٤٢

ومن ذلك قول الشاعر :

أفاطمُ مهلاً بعدَ هذا التدلل وإنْ أزمعتِ صرمي فأجملي[٢٢٨]

وقول الآخر : جاريَ لا تستنكري عذيري

سَيري وإشفاقي على بعيري[٢٢٩]

ومع هذا فالمقترن له شروط منها :

(١) أن يكون معيناً ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : يا امرأة خذي بيدي .

وذهب سيبويه إلى جواز ترخيمها ، ومنه قول العرب : يا شا أدجني[٢٣٠]

وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ترخيمها ؛ لأنه اشترط في المقترن بتاء التأنيث العلمية[٢٣١]

(٢) ألاّ يكون مضافاً ، فلا يجوز ترخيم : يا طلحةَ الخير .

(٣) ألاّ يكون مختصاً بالنداء ، فلا يجوز ترخيم : فلة .

(٤) ألاّ يكون مندوباً ، فإن المندوب لا يجوز ترخيمه لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه.

(٥) أن لا يكون مستغاثاً به ، فإنه لا يجوز ترخيمه[٢٣٢]

(ب) أما الخالي من تاء التأنيث فإنه يجوز ترخيمه بشرطين :

أحدهما – أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس ، والإشارة ، والموصول.

---

٢٢٨ – البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس

من مواضعه: الديوان ١٢ ،ورصف المباني ٥٢ ، وأوضح المسالك٤ / ٦٧ ، والمغني ١/ ١٣، والهمع ١ / ١٧٢

٢٢٩ – من الرجز ، وهو للعجاج

من مواضعه : ديوان العجاج ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، والعين ٢ / ٩٣ ، ٣ / ١٩٩ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٢ / ٣٩ ، ٤ / ٤٦٠ ، ٨ / ٣١٥ ، وأساس البلاغة (حفظ)، ، واللسان٤ / ٤٢٢ (شقر) ٥٤٠ (عثر) ، ٥٤٨ (عذر) ، ٦ / ٣٧ (جرس) ، ٧ / ٤٤٢ (حفظ) ، ١١ / ٢٤٧ (دلل) ، ١٤ / ١٥١ (جلا) ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢١٥

٢٣٠ – الكتاب ٢ / ٢٤١

٢٣١ – ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٣١ ، ٢٢٣٢

٢٣٢ – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢١٤ :٢١٦

والآخر – أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، فلا يرخم الثلاثي[٢٣٣]

وذهب بعض النحاة إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ؛ لأنها في معنى المعرفة ، ولذلك نعت بها ، فأجازوا في نحو : يا غضنفر : يا غضنف[٢٣٤]

وذهب الكوفيون إلا الكسائي وتبعهم الأخفش إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط ، فيقال في : حكَم : يا حك[٢٣٥] ، وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس[٢٣٦]

فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كـ " هند " لم يجز ترخيمه قولاً واحداً .

فأما عند أهل البصرة ؛ فلأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف .

وأما عند الكوفيين فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن ، فيشبه الأدوات، نحو : مِنْ ، وعَنْ[٢٣٧] .

هذا هو المشهور .

وقد نقل عن الأخفش وبعض الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي الساكن الوسط[٢٣٨]

ويلاحظ من خلال العرض السابق أن الخلو – في هذا الموضع – أثره باهت وضعيف ؛ وذلك لأن اختلاف النحاة ، وعدم تسليمهم بالقيود الموضوعة أدى إلى هذا التأثير الضعيف .

(٢٧) أثر الخلو في الممنوع من الصرف

الممنوع من الصرف هو أحد الأمور التي تُعرب بالنيابة ، فهو يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة[٢٣٩]

---

٢٣٣ – الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١

٢٣٤ – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١

٢٣٥ – الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١

٢٣٦ – المصدر السابق ٣ / ٨٠ ، ٨١

٢٣٧ – الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١

٢٣٨ – الأشموني ٣ / ١٧٥

٢٣٩ – ينظر، شرح ابن عقيل ٣ / ٣٢٠ ، ٣٢١

والمنع من الصرف قد يكون لعلة واحدة تقوم مقام علتين ، وقد يكون لعلتين ، إحداهما تعود إلى المعنى كالعلمية والوصفية ، والأخرى تعود إلى اللفظ .

ويُعد الخلو من التاء أو الاقتران بها قيداً في ثلاث علل من تلك التي تؤدي إلى منع الاسم من الصرف ، وتلك العلل هي :

(١) الوصفية وزيادة الألف والنون .

(٢) الوصفية ووزن " أفعل " .

(٣) العلمية والتأنيث[٢٤٠]

- أما الوصفية وزيادة الألف والنون فتحتاج قيداً في منعها الاسم من الصرف ، وهو خلو المؤنث من تاء التأنيث ، وذلك يشمل نوعين :

أحدهما – ما مؤنثه " فَعلى " نحو ، سكران ، وعطشان ، وغضبان ، فمؤنثاتها خالية من التاء ؛ لأنها : سكرى ، وعطشى ، وغضبى[٢٤١]

قال سيبويه : " هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : عَطشان ، وَسكران ، وَعجلان ، وأشباههما ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف : حمراء ؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون"[٢٤٢]

فالشرط موجود في الصفات المذكورة وأشباهها ، وهو خلو مؤنثها من التاء ، وهو متفق على منع صرفه[٢٤٣]

والآخر – ما لا مؤنث له نحو : لحيان – كبير اللحية – ، وهذا فيه خلاف ، والصحيح منع صرفه؛ لأنه – وإن لم يكن له " فعلى " وجوداً – فله " فعلى " تقديراً ؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان " فعلى " أولى به من " فعلانة " ؛ لأن باب " سكران " أوسع من باب " ندمان " ، والتقدير في حكم الوجود ؛ بدليل الإجماع على منع صرف أكمر ، وآدر مع أنه لا مؤنث له[٢٤٤]

---

[٢٤٠] – ينظر، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٤١ ، وشرح ابن طولون ٢ / ١٧٧

[٢٤١] – شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، وينظر، المقتصد ٢ / ١٩٧

[٢٤٢] – الكتاب ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦

[٢٤٣] – ينظر ، شفاء العليل ٢ / ٨٩٤

[٢٤٤] – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وينظر ، المقرب ٢ / ٣١٣

فما لا مؤنث له قُدِّر له مؤنث خالٍ من علامة التأنيث ، وهو " فعلى " حتى يتحقق فيه المنع.

فإذا كان " فعلان " له مؤنث مقترناً بالتاء بأن كان على وزن " فعلانة " صُرِف ، نحو : " ندمان" ، و" سيفان " ؛ لأن مؤنثهما " ندمانة " و" سيفانة " ، فيقال : هذا رجل سيفان أي: طويل ، ورأيت رجلاً سيفاناً ، ومررت برجلٍ سيفانٍ، فيصرف ؛ لأنه يقال للمؤنثة : سيفانة أي " طويلة[٢٤٥]

- وأما العلة الثانية فهي اجتماع الوصف الأصلي ووزن " أفعل " بشرط أن يمتنع من التأنيث بالتاء ، وهذا يشمل ثلاثة أنواع :

الأول – ما مؤنثه فعلاء ، نحو : أشهل وشهلاء .

الثاني – ما مؤنثه فُعلى ، نحو : أفضل وفُضلى .

الثالث – ما لا مؤنث له ، نحو : لأكمر – لعظيم الكمرة[٢٤٦]

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن " أفعل " ؛ فإنه وزنٌ الفعل به أولى ؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، فكان لذلك أصلاً في الفعل ؛ إذ زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرف ، نحو : أرمل بمعنى : فقير ؛ لأنه يقال للمؤنثة : أرملة[٢٤٧]

فالخلو من التاء قيد في المنع ، والاقتران بها يؤدي إلى الصرف، مع ملاحظة أن الخلو من التاء لا يُكتفى به في المنع ، بل يحتاج دعماً بقيد آخر ، وهو أصالة الصفة[٢٤٨]

وقد خالف الأخفش في " أرمل " بمعنى " فقير ، فإنه يمنعه الصرف لجريه مجرى " أحمر " ؛ لأنه صفة على وزن " أفعل"[٢٤٩]

- وأما العلة الثالثة فهي العلمية والتأنيث .

---

٢٤٥ – شرح ابن عقيل ٣ / ٣٢٣

٢٤٦ – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٦٧

٢٤٧ – المصدر السابق ٢ / ٢٦٧ ، وينظر ، المقتضب ٣ / ٢٤٢

٢٤٨ – المساعد ٣ / ١١

٢٤٩ – ارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٩ ، وينظر، شرح ابن طولون ٢ / ١٧٨

والعلم إن كان مؤنثاً بالتاء امتنع من الصرف مطلقاً أي : سواء أكان علماً لمذكر نحو " طلحة ، أو لمؤنث نحو : فاطمة ، زائداً على ثلاثة أحرف – كما مُثِّل – أم لم يكن كذلك نحو : ثبة ، وهبة[٢٥٠]

وإن كان العلم مؤنثاً بالتعليق أي : بكونه علماً على مؤنث – وهذا يقتضي الخلو من تاء التأنيث – فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك .

فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف امتنع من الصرف ، نحو : زينب ، وسعاد (علمين).

وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان محرك الوسط منع – أيضاً – مثل : سقر .

وإن كان ساكن الوسط ، فإن كان أعجمياً مثل جور (اسم بلد) ، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث مثل : زيد (اسم امرأة) مُنع أيضاً .

فإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط ، وليس أعجمياً ، ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان : المنع والصرف ، والمنع أولى ، فيقال : هذه هندُ ، ورأيت هندَ ، ومررت بهندِ[٢٥١]

قال سيبويه – مشيراً إلى ما سبق – : " هذا باب تسمية المؤنث . اعلم أنَّ كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً ، أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعَنز ، ودَعد "[٢٥٢]

والملاحظ – من خلال ما سبق – أن العلم المؤنث بالتاء لا يحتاج قيوداً لمنعه من الصرف.

أما العلم المؤنث بالتعليق – كونه علماً على مؤنث وخلا من تاء التأنيث – فإنه – حتى يمنع من الصرف – يحتاج قيوداً منها ما يعود إلى البنية ، ومنها ما يعود إلى العجمة ، ومنها ما يعود إلى النقل من المذكر[٢٥٣]

---

٢٥٠ – المساعد ٣ / ١٩ ، وينظر، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٨٦

٢٥١ – شرح ابن عقيل ٣/ ٣٣٠ ، ٣٣١ ، وينظر ، التصريح ٢ / ٢١٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٤

٢٥٢ – الكتاب ٣ / ٢٤٠ ، ٢٤١

٢٥٤– نظر ، ارتشاف الضرب ٢ / ٨٧٨

(٢٨) أثر الخلو في رفع الفعل المضارع

الفعل المضارع – على الصحيح – هو الفعل الذي اختص بالإعراب دون قسيميه : الماضي والأمر.

ورافع المضارع قضية خلافية أدلى فيها النحاة بدلوهم ، فاختلفوا فيها اختلافاً عظيماً حتى وصلوا فيها إلى سبعة أقوال ، والكلام هنا ليس المقصود منه سرد هذا الخلاف ، ولكن الإشارة إلى أن الخلو كان له أثر في هذه القضية الخلافية ، ولذا سأكتفي بالإشارة إلى رأيين اعتمدا على الخلو في القول برفع المضارع :

أحدهما – أن رافع المضارع هو التعري من العوامل اللفظية مطلقاً ، وهو رأي جماعة من البصريين [٢٥٤]

والآخر – أن رافعه هو التجرد من الناصب والجازم ، وهو مذهب الفراء[٢٥٥]

واختاره ابن مالك ؛ لسلامته من النقض ، بخلاف رأي البصريين فإنه ينتقض بنحو : هلاَّ تفعل.

ومع هذا فقد رُدَّ مذهب الفراء بأن التعري عدمٌ ، فلا يكون عاملاً .

وأُجيب بأنَّ التجرد من الناصب والجازم ليس بعدمي ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مُخلَّصاً عن لفظ يقتضي تغييره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة " ما " ليس بعدمي[٢٥٦]

هذان هما الرأيان المرتبطان بالخلو في قضية رافع المضارع، وقد تمَّ تصنيفهما من قبل بعض النحويين على أنهما عدميان[٢٥٧]

---

٢٥٤ – ينظر همع الهوامع ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤

٢٥٥– المصدر السابق ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤

٢٥٥ – ينظر همع الهوامع ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤

٢٥٦ – توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٩٧

٢٥٧ – هنالك آراء أخرى في رافع المضارع صنفت على أنها ثبوتية معنوية مثل القول بارتفاعه؛ لوقوعه موقع الاسم ، أو بالمضارعة ، أو بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، كما قيل: إنه ارتفع بحروف المضارعة ، وهو على هذا لفظي (ينظر الهمع ٢/ ٢٧٣ ، ٢٧٤)

(٢٩) خلو الاستفهام من معناه عند خروجه إلى معنى مجازي

بدا لي أن أختم هذا البحث بقضية كان للنحاة دورٌ فيها ؛ إذ شغلت بال المفسرين ، واللغويين والبلاغيين ، فمن المألوف بلاغيًا أن الاستفهام قد يخرج عن حقيقته ، ويستعمل في معانٍ أخرى كالمدح، أو الذم، أو قصد التعجب، أو التوبيخ، أو التقرير [٢٥٨] وإذا خرج الاستفهام عن حقيقته ، واستعمل في معانٍ أخرى ، فهل يمكن أن يقال : إن معنى الاستفهام موجود فيه وانضم إليه معنى آخر ؟ أو يقال إنه تجرد من الاستفهام بالكلية؟!

وهذه القضية – كما قلت من قبل – شغلت بال الكثير من المفسرين واللغويين والبلاغيين.

فذهب أبو عبيدة إلى أن الهمزة المستعملة في معنى (التقرير) تتجرد من معنى (الاستفهام) ، بل هي أداة ثانية لا صلة لها بهمزة الاستفهام .

قال أبو عبيدة في قوله تعالى " أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً "[٢٥٩] :" الألف ليست ألف الاستفهام أو الشك ، وإنما خرجت مخرج الاستفهام تقريراً بغير الاستفهام ، أي : وإن كان آباؤهم "[٢٦٠]

كما ذهب – أيضاً – إلى أن (هل) المستعملة في معنى (النفي) أو (التقرير) تتجرد من معنى الاستفهام ، بل هي ليست أداة استفهام[٢٦١]

ويرى الزمخشري أن الهمزة المستعملة في معنى (التسوية) ينسلخ عنها معنى الاستفهام ، فيقول في قوله تعالى :"سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ [٢٦٢]

" الهمزة و" أم " مجردتان لمعنى الاستواء"، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً ، قال سيبويه : " جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : اللَّهم

---

[٢٥٨] – ينظر حسن التوسل إلى صناعة الترسل لشهاب الدين محمود الحلبي ٢٣١ ط بغداد ١٩٨٠ م.

[٢٥٩] – سورة البقرة : من الآية ١٧٠

[٢٦٠] – مجاز القرآن ١ / ٦٣ ، وينظر ٢ / ١٥٦

[٢٦١] – المصدر السابق ١ / ٢٨٧ ، ٢ / ١٤٩ ، ٢٧٩

[٢٦٢] – سورة البقرة: من الآية ٦

اغفر لنا أيتها العصابة" يعني : أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام ، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء"[٢٦٣]

ومن المهم في هذا الصدد أن يشار إلى ان النحاة عالجوا هذا الموضوع ، وهذا ما يتضح من استدلال الزمخشري بكلام سيبويه .

كذلك فإن المبرد ذهب إلى أن أداة الاستفهام (هل) تتجرد من معنى الاستفهام بالكلية إذا استعملت في معنى التحقيق ، فقال[٢٦٤]: " و"هل " تخرج من حدّ المسألة فتصير بمنزلة (قد) ، نحو قوله تعالى :" هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا [٢٦٥]

وقد عالج ابن جني هذا الموضوع في " بابٌ في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول"[٢٦٦]

وهو يرى أن استعمال الاستفهام في غير معناه الحقيقي يجوز لأجله أن تجرد أداة الاستفهام – في بعض الأحوال – لصريح ذلك المعنى المستعملة فيه ، فتقع " هل " – مثلاً – في بعض الأحوال موضع حرف التحقيق ؛ وذلك لأن السائل لمّا كان " في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه ، أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب ، لا السؤال عن مجهول الحال ، وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى ، فمن هنا جاز أن تقع " هل " في بعض الأحوال موضع " قد" [٢٦٧]

وإذا كان ابن جني في هذا الموضع يرى أن أداة الاستفهام المستعملة في غير معناها تتجرد من الاستفهام ، فإنه – في موضع آخر – يرى أن أداة الاستفهام المستعملة في الاستفهام غير الحقيقي تبقى على استفهامها ، فيقول في " باب التفسير على المعنى دون اللفظ " : " ومن ذلك قول الله – عز وجل – " يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَل مِن مَّزِيدٍ [٢٦٨] ؟ قالوا: معناه : قد امتلأت ، وهذا أيضاً تفسير على المعنى دون اللفظ ، و" هل " مبقاة

---

٢٦٣ – الكشاف ١ / ١٥٢ ، ١٥٣

٢٦٤ – المقتضب ٣ / ٢٨٩ ، وينظر ١ / ٤٣ ، ٤٤

٢٦٥ – سورة الإنسان: الآية ١

٢٦٦ – الخصائص ٢ / ٤٥٧ ، ٤٦٥

٢٦٧ – الخصائص ٢ / ٤٦٥

٢٦٨ – سورة ق : الآية ٣٠

على استفهامها"[٢٦٩]

ويرى الزركشي أن بعض المعاني التي يخرج فيها الاستفهام عن حقيقته تتجرد عن الاستفهام بالكلية، ومنها ما يبقى معنى الاستفهام قائماً فيها، ومنها ما يحتمل هذا وذاك، وهو ما يعرف بـ " التأمل "[٢٧٠]

وقد عالج السبكي – من البلاغيين – هذا الموضوع ، ورأى أن معنى الاستفهام موجود وباق في أكثر المعاني والأغراض التي يخرج إليها الاستفهام ، قال : " هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقته يسمى " الإعنات " ، وسماه ابن المعتز " تجاهل العارف " وهل نقول : إن معنى الاستفهام فيه موجود وانضم إليه معنى آخر ؟ أو تجرد من الاستفهام بالكلية ؟ محل نظر ، والذي يظهر الأول... ومما يرجح الأول أن " الاستبطاء " في قولك : كم أدعوك ؟ معناه : أن الدعاء قد وصل إلى حدٍ لا أعلم عدده ، فأنا أطلب أن أفهم عدده ، والعادة تقتضي بأن الشخص إنما يستفهم من عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمه ، وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء. وأما التعجب فالاستفهام معه مستمر ؛ لأن مَنْ يتعجب من شيء فهو بلسان الحال سائلٌ عن سببه"[٢٧١]

ولعلَّ منَ الأولى – بعد عرض آراء المفسرين واللغويين والبلاغيين في هذه القضية – أن يقال : إن معنى الاستفهام يبقى قائماً عند خروجه عن حقيقته ، فيبقى معنى الاستفهام موجوداً في المعاني أو الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام كلها ، ولا سيما التقرير ، فليس هناك استفهام يفيد التقرير أو التحقيق ويكون خبراً محضاً متجرداً من الاستفهام بالكلية ، فلا شك أن هناك فرقاً واضحاً بين " قد أتى على الإنسان حين من الدهر " وقوله تعالى " هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ " [٢٧٢] ؟ وبين " أنت لم تقل للناس اتخذوني وأمي إلهين" وبين قوله تعالى " أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ "[٢٧٣] ؟ وأن سبب هذا الفرق يعود إلى أن معنى الاستفهام موجود في الآيتين وانضم إليه معنى التحقيق في الأولى ، ومعنى التقرير في الثانية.

---

[٢٦٩] – الخصائص ٢ / ٤٦٣ ، ٤٦٤

[٢٧٠] – البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢ / ٣٤٧

[٢٧١] – عروس الأفراح للسبكي ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧

[٢٧٢] – سورة الإنسان : من الآية ١

[٢٧٣] – سورة المائدة : من الآية ١١٦

الخاتمة

وبعد ، فقد أظهرت هذه الدراسة عدداً من النتائج والملحوظات منها :

- أن الخلو قد يكون – في الأعم الأغلب – لفظياً ، وقد يكون معنوياً .
- أن هذه الظاهرة تعددت مصطلحاتها عند النحويين ، فتارة يعبرون عنها بـــ " الخلو "، وتارة باسم " التعري " ، وتارة باسم " التجرد " ، وتارة باسم " الفراغ ".
- أن الخلو علامة ، كما هو الحال في الحرف .
- الخلو واحد من أهم الأدلة التي اعتمد عليها البصريون في تقرير حكمهم بأصالة البناء في الأفعال ؛ وذلك لخلو الفعل من سبب الإعراب ، وهو التصرف في المعاني والدلالات .
- أن الخلو إعمال كما هو الحال في رافع المبتدأ – على المشهور من الآراء – وكما هو الحال في رافع المضارع .
- أن الخلو قيد في النيابة ، كما هو الحال في " فو " فخلوه من " الميم " يدخله في دائرة الإعراب بالنيابة مثل بقية الأسماء الستة .
- أن الخلو قيد في الجمع ، فجمع الجامد والصفة جمع مذكر سالماً يتطلب خلوهما من علامة التأنيث .
- أن الخلو دليل على بقاء العلمية ، كما هو الحال في العلم المصغر ؛ إذ خلوه من " أل " المعرفة دليل على عدم سلب التصغير للعلمية .
- أن الخلو دليل على القرب في أسماء الإشارة ؛ إذ خلوها من لام البعد وكاف الخطاب دليل على رتبتها القريبة .
- أن الخلو مسوغ لاقتران أسماء الإشارة بـــ " ها " التي للتنبيه ؛ إذ خلوها من لام البعد جواز مرور لاقترانها بـــ " ها " التي للتنبيه ؛ منعاً للتناقض واقتران أسماء الإشارة بلام البعد يقتضي خلوها من " ها " التي للتنبيه ، واقترانها بـــ " كاف " الخطاب .
- أن الخلو دليل على الموصولية الاسمية في " أل " ؛ إذ استحسان خلو الصفة معها من الموصوف دليل على أنها اسم موصول اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف ؛ لقبح خلوها منه.

- أن الخلو شرط في الجملة الواقعة صلة ؛ إذ كونها خبرية يترتب عليه خلوها من معنى التعجب.
- أن الخلو إفراغ من الضمير كما هو الحال في الخبر الجامد عند البصريين إذا لم يكن مؤولاً بالمشتق.
- أن الخلو قيد امتناع ؛ إذ يمتنع دخول لام الابتداء على خبر" إنَّ " إذا كان ماضياً متصرفاً خالياً من " قد " ، كما اشترطوا في المضارع المثبت خلوه من " نون التوكيد " ، و " السين " و" سوف " ، كما اشترطوا في دخول اللام على معمول الخبر خلو الخبر منها مع صلاحيته لقبولها .
- أن الخلو يعني إفراد العامل ، فالفاعل المثنى أو المجموع يبقى عامله خالياً من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، خلافاً لبعض اللهجات العربية التي تلحق بالعامل العلامة الدالة على التثنية أو الجمع متى كان الفاعل مثنى أو مجموعاً.
- أن الخلو له أثر في أحوال المشغول عنه ؛ إذ خلوه مما يوجب رفعه أو نصبه ، أو يرجح نصبه ، أو يسوي بين الأمرين يجعل الرفع فيه راجحاً.
- أن الخلو له أثر في الرتبة ، كما هو الحال في معمولي " أعطى " ونظائره ؛ إذ الخلو من أسباب وجوب تقديم ما هو فاعل في المعنى من معموليها ، أو ما يوجب تأخيره يُجوِّز التقديم والتأخير فيهما .
- أن الخلو له أثر في حذف العامل وجوباً ، كما هو الحال في عامل المفعول المطلق ؛ إذ حذفه في أحد المواضع يقتضي اشتمال الجملة السابقة للمصدر على فاعله في المعنى ، فخلوها منه يوجب الرفع على الخبرية أو الإتباع .
- أن الخلو قيد في الجملة الواقعة حالاً ؛ إذ يشترط فيها خلوها من دليل استقبال ؛ فراراً من التناقض .
- أن الخلو له أثر في تحديد رابط الجملة الحالية ؛ إذ ربط الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت بالضمير يقتضي خلوها من " قد " ؛ لأن اقترانها بها يوجب الربط بالواو .
- أن الخلو له أثر في الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ، كما هو حال في إزالة القبح والتجوز عند إضافة الصفة لمعمولها ؛ إذ الرفع يؤدي إلى القبح ؛ لخلو الصفة لفظاً من ضمير الموصوف .

- أن الخلو له أثر في التكوين اللفظي ، كما هو الحال في التفريق بين المصدر واسمه .
- أن الخلو له أثر في الإعمال كما هو الحال في المشتقات العاملة ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة .
- إن الخلو له أثر في منع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها .
- أن الخلو يعني التجريد من المعنى ، كما هو الحال في " أفعل " التفضيل المضاف إلى معرفة .
- أن الخلو له أثر في تعيين كون التابع عطف البيان لا بدلاً .
- أن الخلو له أثر في مزية بعض حروف العطف على بعض ؛ كما هو الحال في الفاء ؛ إذ إنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ؛ لخلوه من ضمير الموصول على ما يصلح ، ومثل ذلك في العطف على كل جملة افتقرت إلى رابط كالخبر ، والحال ، والصفة .
- أن الخلو له أثر في تابع المنادى المضاف ، وكذا في التابع المنسوق .
- أن الخلو له أثر في جواز ندب الموصول ؛ إذا عينته الصلة ، وخلا من " أل " .

• أن الخلو له أثر في الترخيم إلا أن أثره في هذا الموضع باهت وضعيف ؛ لاختلاف النحاة ، وعدم تسليمهم بالقيود الموضوعة

- أن الخلو له أثر في منع الاسم من الصرف ، كما هو الحال في علل : الوصفية وزيادة الألف والنون ، أو وزن " أفعل " ، أو العلمية والتأنيث .
- أن الخلو قد لا يكون مؤثراً – وحده – في بعض المواضع ، فيحتاج إلى تدعيم بقيد آخر ، أو عدة قيود.
- أظهر البحث أن تجرد الاستفهام المستعمل في غير معناه الحقيقي عن معناه قضية خلافية شغلت بال اللغويين والمفسرين والبلاغيين .
- أظهر البحث أن الفرار من التعارض أو التناقض كان سبباً رئيساً في معظم المواضع التي كان للخلو أثر فيها ، مثل منع اقتران خبر " إنَّ " المصدر بفعل ماض متصرف خالياً من " قد " بلام الابتداء ، والمُصدَّر بمضارع مقترن بنون التوكيد أو السين وسوف ، ومثل خلو الجملة الحالية من أدلة الاستقبال ، ومثل

خلو الجامد والصفة من تاء التأنيث عند جمعهما جمع مذكر سالماً ؛ فكل هذا مرجعه الفرار من التناقض .

- أظهر البحث أن الخلو في جانبه المعنوي له مردود بلاغي كما هو الحال في صيغ المبالغة ، وأفعل التفضيل .

هذه أهم الاستنتاجات التي خرجت بها من دراسة هذا الموضوع ، والله – سبحانه – أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

المصادر والمراجع

أولاً : الدوريات :

☜ الواسطة دراسة نحوية وصرفية للدكتور / جمال محمد أحمد عوض بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا . العدد العاشر

ثانياً : المطبوعات :

☜القرآن الكريم .

☜ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة د / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨) م .

☜ أساس البلاغة لجار الله الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، ط بيروت ١٩٧٩م.

☜أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق نصر بهجة البيطار. مطبوعات المجلس العلمي العربي بدمشق.

☜ إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د . حمزة النشرتي ط الرياض ١٩٧٩ م.

☜ إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ط دار المعارف ١٩٧٠ م.

☜الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د . عبد الحسين الفتلي . ط الأردن ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

☜الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري قدّم له ووضع فهارسه : حسن حمد بإشراف د / إميل بديع يعقوب . ط ١ بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

☜أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري ، ومعه كتاب عدة السالك لحمد محيي الدين عبد الحميد . ط بيروت (بدون)

☜ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود ، ط القاهرة ١٩٦٩ م .

☜ الإيضاح في علل النحو للزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، تحقيق: د. مازن المبارك-بيروت ، ط الثانية ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

☜ البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٧ م.

☜البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة . عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

☜ تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) للجوهري ، دار العلم للملايين ط الثالثة ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م .

☜ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

☜ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، ط القاهرة ١٩٦٤ م .

☜توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٩٧٩ م .

☜توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق : أحمد محمد عزوز المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

☜الجني الداني في حروف المعاني تحقيق : فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل . ط الثانية ١٣٠٤ هـ - ١٩٨٣ م . منشورات دار الآفاق الجديدة .

☜حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها : تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد على بيضون . بيروت .ط الأولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م .

☜ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، المكتبة التوفيقية .

☜ حسن التوسل إلى صناعة الترسل لشهاب الدين محمود الحلبي ، ط بغداد ١٩٨٠ م.

☜خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح : عبد السلام هارون (ط بولاق) ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

☜الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .

☜ديوان الأعشى ، تحقيق د. محمد محمد حسين ط . المطبعة النموذجية بالقاهرة .

☜ديوان امرىء القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٩ م.

☜ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ،تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٥٨ م.

☜ديوان العجاج بشرح الأصمعي ، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧١ م.

☜ ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت لا ط لا ت .

☜ديوان المرار بن سعيد الفقعسي ، ضمن كتاب شعراء أمويون ، تحقيق : نوري جمودي القيسي ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ط١ / ١٩٨٥ .

☜ رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ط دمشق ١٩٥٧ م.

☜سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوي . دار القلم . دمشق ط الأولى١٩٨٥ م .

☜ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضع فهارسه : حسين حمد إشراف د/ إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م . .

☜شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه و ضبطه و شرح شواهد ووضع فهارسه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .ط دار الجيل . بيروت.

☜شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ، تحقيق ودراسة د . علي موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريجي ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

☜شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
☜شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد البدوي المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
☜ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د / صاحب أبو جناح . العراق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
☜ شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب - طبعة دار الكتب العلمية
☜شرح السيرافي على كتاب سيبويه - الجزء الثاني ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، ط القاهرة ١٩٩٠هـ .
☜ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى " البهجة المرضية " مع حاشيته " التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية " تأليف : محمد صالح بن أحمد الغرسي . مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . القاهرة شارع الأزهر . الغورية ط الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
☜ شرح الشافية للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما وشرح غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ط ، دار الفكر العربي .
☜ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،ط الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
☜ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك لمحمد بن علي بن طولون الدمشقي ، تحقيق عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ط الأولى ٢٠٠٢ م.
☜شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . ط الأولى ١٩٧٧ م
☜شرح عيون الإعراب للمجاشعي تحقيق وتعليق د/ عبد الفتاح سليم ط. دار المعارف ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
☜شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد الهريدي . دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

☜ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخـوارزمي ، تحقيـق د. عبـد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط دار الغرب الإسلامي .
☜شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي بالقاهرة .
☜ الشعر و الشعراء لابن قتيبة .ط بيروت .بدون
☜شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسيني البركـاني ط بيروت
☜عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص ط عيسى البابي الحلبي بمصر.
☜ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق عبد الله درويش ط بغداد ١٩٦٧ م
☜ الكامل في اللغة والأدب والنحو والصرف للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبـراهيم ، والسيد شحاتة ، مطبعة نهضة مصر . القاهرة .
☜الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ط الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
☜ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جـار الله الزمخشري . ط دار الفكر . بيروت .
☜ لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصري، بيروت ١٩٦٨م، و ط دار المعارف .
☜ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق محمد فؤاد سـزكين ، بيـروت ط الثانية ١٩٨١ م.
☜ المرتجل لابن الخشاب، عبد الله بن أحمد ، تحقيـق: علـي حيـدر، منشـورات دار الحكمة-دمشق ١٩٧٢م.
☜ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر أحمد محمد، ط المدني. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
☜المساعد على تسهيل الفوائد(شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق. د. محمد كامل بركات .ط . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكـة المكرمـة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
☜ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق :د عبد الجليل عبده شـلبي ط عـالم الكتب ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

☜معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة أ . محمد علي النجار ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .
☜ معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس ، تحقيق محمد علي الصابوني ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ط مركز إحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة .
☜ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد : إميل بديع يعقوب .دار الكتب العلمية . بيروت ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
☜مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط ، المكتبة العصرية . صيدا ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
☜المفصل في علم العربية لأبي القاسم : محمود بن عمر الزمخشري ط . الثانية ١٤٠٧ هـ -١٩٨٦ م
☜المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر . لا . ط .
☜ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ١٩٨٢ م.
☜المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
☜همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط . دار البحوث العلمية . ط الأولى (بدون) .